جامعة يحي فارس بالمدية

كلـــية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبة

العنوان :

اثر اليات الحوكمة في ادارة ارباح المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز"مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية و محاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

من تقديم الطالبين :

- سيداحمد غبغوب
- يوس حسين

تحت إشراف:

ا –دغميم راوية

السنة الجامعية : 2021/2020

جامعة يحي فارس بالمدية

كلـــية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم مالية و محاسبة

العنوان :

اثر اليات الحوكمة في ادارة ارباح المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز"مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية و محاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

من تقديم الطالبين :

- سيداحمد غبغوب
- يوس حسين

تحت إشراف:

ا –دغميم راوية

السنة الجامعية : 2021/2020

كلمة شكر

سبحان الله الذي خلق الإنسان وعلّمه البيان

الحمد و الشكر لله الذي هدانا وسدد خطانا ووفقنا لبلوغ الدرجة من العلم

وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، الذي نأمل أن يلقى كل الاستحسان والتجاوب.

ولا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة

إلى كل أسرة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة المدية من أساتذة وعمال

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

اهداء

إلى التي تعجز الكلمات بالوفاء بفضلها والإشادة بحقها، إلى التي علمتني أن الحياة كفاح وأن ثمارها بعد ذلك النجاح، إلى أمي العزيزة الغالية حفظها الله وبارك فيك.

إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى من منحني الثقة والأمان، إلى من علمني أصول الحياة ورمز الشجاعة والأخلاق أبي العزيز حفظه الله

إلى كافة أفراد عائلتي

إلى صديقي ورفيقي في هذا العمل "يوس حسين"

كما أهدي هذا العمل إلى كافة أصدقائي الذين رافقوني طيلة حياتي الدراسية

وإلى كل من يعرفني ووقف بجنبي في السراء والضراء

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

سيداحمد غرغوب

اهداء

إلى التي تعجز الكلمات بالوفاء بفضلها والإشادة بحقها، إلى التي علمتني أن الحياة كفاح وأن ثمارها بعد ذلك النجاح، إلى أمي العزيزة الغالية حفظها الله وبارك فيك.

إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى من منحني الثقة والأمان، إلى من علمني أصول الحياة ورمز الشجاعة والأخلاق أبي العزيز حفظه الله

إلى كافة أفراد عائلتي

إلى صديقي ورفيقي في هذا العمل "سيداحمد غريغوب

كما أهدي هذا العمل إلى كافة أصدقائي الذين رافقوني طيلة حياتي الدراسية

وإلى كل من يعرفني ووقف بجنبي في السراء والضراء

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي



يوس حسين

الملخص

هدف البحث للتعرف الى الحوكمة الشركات و علاقتها بادارة ارباح المؤسسة من وجهة نظر العاملين في مؤسسة الكهرباء و الغاز–سونلغاز مديرية المدية، و لتحقيق اهداف البحث اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لموضوع البحث، و قد تكون مجتمع البحث عينة عشوائية من العاملين في مؤسسة الكهرباء و الغاز لولاية المدية و البالغين عددهم(25)عاملا، حيث اعتمدنا على الاستبانة كاداة رئيسية لجمع البيانات حول مشكلة محل البحث لقد بينت نتائج البحث وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.613) بين الحوكمة و بين ادارة الارباح من وجهة نظر العاملين.

ومن اهم النتائج التي خرج بها البحث العمل أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين اليات الحوكمة و ادارة الارباح في مؤسسة الكهرباء و الغاز–سونلغاز مديرية المدية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، ادارة الارباح.

Résumé de l’étude

L'objectif de la recherche est d'identifier la gouvernance d'entreprise et sa relation avec la gestion des bénéfices des entreprises du point de vue des salariés de la Société d'électricité et de gaz - Sonelgaz, Direction de Médéa, et pour atteindre les objectifs de la recherche, les chercheurs ont suivi les approche analytique descriptive pour son adéquation à l'objet de la recherche, et la communauté de recherche peut être un échantillon aléatoire d'employés de la Société d'électricité et de gaz pour l'état de Médéa et le nombre d'adultes est (25) travailleurs, où nous nous sommes appuyés sur le questionnaire comme principal outil de collecte de données sur le problème en question. Les résultats de la recherche ont montré l'existence d'une relation statistiquement significative au niveau de significativité (0,613) entre la gouvernance et la gestion des bénéfices du point de vue des travailleurs.

L'un des résultats les plus importants des travaux de recherche est qu'il existe une corrélation directe modérée entre les mécanismes de gouvernance et de gestion des bénéfices dans la Société d'électricité et de gaz - Sonelgaz, la Direction de Médéa.

الفهرس

قائمة المحتويات

الفهرس

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
الاهداء	
مستخلص	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول : الاطار النظري للحوكمة	
تمهيد للفصل	02
المبحث الاول:مفاهيم اساسية حول الحوكمة	03
المطلب الاول: تعريف حوكمة الشركات و خصائصها	03
المطلب الثاني : اهمية و اهداف الحوكمة و علاقتها بالمحاسبة	08
المطلب الثالث : مبادئ حوكمة الشركات.	12
المبحث الثاني :اليات تطبيق الحوكمة	15
المطلب الاول : اليات الحوكمة الداخلية	15
المطلب الثاني : اليات الحوكمة الخارجية.	21
المطلب الثالث: مقومات الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيق اليات الحوكمة المؤسسية.	24
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني : الاطار النظري لإدارة الارباح	
تمهيد	30
المبحث الاول: ماهية ادارة ارباح المؤسسة.	31

المطلب الاول : مفهوم إدارة الأرباح ومراحلها المختلفة.	31
المطلب الثاني: دوافع إدارة الأرباح	37
المطلب الثالث : طرق ادارة الارباح	42
المبحث الثاني : اساسيات ادارة الارباح	45
المطلب الاول : العوامل التي تؤثر في ادارة الارباح	45
المطلب الثاني : اخلاقيات ادارة الارباح و اهدافها	48
المطلب الثالث : مخاطر ممارسات ادارة الارباح و نتائجها	51
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث:ابعاد اليات الحوكمة و علاقتها بإدارة ارباح المؤسسة	
تمهيد	57
المبحث الأول: دور الية الافصاح و الشفافية في ادارة الارباح المؤسسة	58
المطلب الاول : دور الية الافصاح في ادارة الارباح	58
المطلب الثاني : دور الية الشفافية في ادارة الارباح	62
المبحث الثاني : تفعيل اليات حوكمة المؤسسات للحد من ممارسات ادارة الارباح.	71
المطلب الأول : الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بجودة الأرباح	71
المطلب الثاني : ركائز الحوكمة المؤسسية وتأثيرها على إدارة الأرباح.	74
خلاصة الفصل	78
الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لشركة توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية	

قائمة المحتويات

تمهيد	80
المبحث الاول : عرض عام حول مؤسسة توزيع الغاز والكهرباء.	81
المطلب الأول :لمحة تاريخية للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز (مجمع سونلغاز).	81
المطلب الثاني : تعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأهدافها	85
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمديرية المدية لتوزيع الكهرباء و الغاز.	87
المبحث الثاني :الإطار المنهجي للدراسة	89
المطلب الأول :منهج الدراسة .	89
المطلب الثاني :خصائص مجتمع الدراسة	92
المبحث الثالث :تحليل نتائج الدراسة	95
المطلب الأول :تحليل نتائج الدراسة للمتغيرين	95
المطلب الثاني :الاختبارات	102
خلاصة الفصل	105
خاتمة عامة	107
قائمة المراجع	112
الملاحق	121

قائمة الإشكال

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
	الفصل الاول	
(1-1)	خصائص حوكمة الشركات	8
(2-1)	اهداف الحوكمة	10
	الفصل الرابع	
(1-4)	**الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز- وحدة المدية -**	87

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الثاني	
(1-2)	اهداف ادارة الارباح و مضامينها	50
	الفصل الرابع	
(1-4)	معاملات الثبات باستخدام معامل Alpha Cronbach	91
(2-4)	توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس	92
(3-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	93
(4-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	93
(5-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	94
(6-4)	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الأهمية لإجابات الأفراد عن عبارات اليات الحوكمة	95
(7-4)	المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية والأهمية لإجابات الأفراد عن عبارات تطبيق الحوكمة على ادارة ارباح المؤسسة	99
(8-4)	اختبار علاقة الارتباط بين اليات الحوكمة و ادارة ارباح المؤسسة	102
(9-4)	اختبار كا^2 (khi-deux) علاقة مجلس الإدارة بإدارة الارباح	103
(10-4)	اختبار كا 2 (khi-deux) علاقة الافصاح و الشفافية بإدارة الارباح	103
(11-4)	اختبار كا 2 (khi-deux) علاقة التدقيق الداخلي بإدارة الارباح	104
(12-4)	اختبار كا 2 (khi-deux) علاقة التدقيق الخارجي بادارة الارباح	104

مقدمة عامة

في عقد التسعينات من القرن العشرين شهد الاقتصاد العلمي مؤخرا انهيارات مالية و محاسبية، و مع تحول كثير من دول العالم الى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة و متواصلة من النمو الاقتصادي، و قد ادى اتساع حجم تلك المشروعات الى انفصال الملكية عن الادارة و شرعت تلك المشروعات في البحث عن صادر للتمويل اقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت الى اسواق المال، و ساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الاموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق و دفع اتساع حجم الشركات و انفصال الملكية عن الادارة الى ضعف اليات الرقابة على تصرفات المديرين و الى وقوع كثير من الشركات في ازمات مالية.نتيجة لهذه الازمات دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة و هي عبارة عن نظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات و التحكم في اعمالها.

وعند النظر إلى الحوكمة من جانب الفكر المحاسبي، سواء تمثل ذلك في النظر إليها من خلال علاقتها بالإفصاح المحاسبي، أو تم النظر إليها من خلال علاقتها بعملية التدقيق، أو تم النظر إليها من خلال انعكاساتها على متخذي قرار الاستثمار أو أسواق المال، فإن كل هذا يوضح العلاقة التي توجد بين تطبيق الحوكمة وجودة الأرباح.

و على ذلك تهدف قواعد و ضوابط الحوكمة الى تحقيق الشفافية و العدالة و منح حق مسائلة ادارة الشركة، و بالتالي تحقيق الحماية للمساهمين و حملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل و العمال و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي الى تنمية الاستثمار و تشجيع تدفقه و تنمية المدخرات و تعظيم الربحية و اتاحة فرص عمل جديدة. كما ان هذه القواعد تؤكد على اهمية الالتزام باحكام القانون و العمل على ضمان مراجعة ادارة الارباح و وجود هياكل ادارية تمكن من محاسبة الادارة اما المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير اعضاء مجلس الادارة التنفيذية تكون لها مهام و اختصاصات و صلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

1-الاشكالية:

من خلال ما سبق تبرز لنا معالم إشكاليتنا وفق السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور آليات الحوكمة في إدارة أرباح المؤسسة ؟

و منها ينبثق مجموعة التساؤلات التالية:

- ما مفهوم و مبادئ حوكمة الشركات؟
- ما مفهوم و دوافع ادارة الارباح ؟
- كيف تساهم اهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسة ادارة الارباح في المؤسسة محل الدراسة ؟

2-فرضيات الدراسة:

ليكون مجال الدراسة دقيقا و محددا و لتجنب الانحراف داخل الموضوع بعد التعمق فيه ينبغي وضع فرضيات تسير في سبيل اختيار مدى ثبوتها و تطابقها مع الواقع وعلى ضوء مشكلة الدراسة وما جاء من تساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- حوكمة الشركات هي القواعد و الاجراءات التي تتبع لضبط و تنظيم العلاقات بين ملاك المؤسسة و ادارتها و اصحاب المصالح فيها من اجل تحقيق كفاءة الاداء.
- ادارة الارباح هي مجموعة من الانشطة و الوسائل و الاجراءات المتخذة من ادارة المؤسسة.
- .يلعب مجلس الادارة دور اساسي في ادارة ارباح و هذا من خلال دوره الرقابي.
- تؤثر الية الافصاح و الشفافية على ممارسات ادارة الارباح و تعمل على الحد منها.
- يلعب التدقيق الداخلي دور اساسي في ممارسة ادارة ارباح .

- توجد علاقة بين المراجع الخارجي و التزامه بالمعايير و النصوص القانونية و ممارسات ادارة الارباح.

3-اهداف الدراسة:

يمكن عرض أهم أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على الجوانب الايجابية و مزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها من اجل ادارة ارباح المؤسسة.
- التعرف على العلاقة بين اليات الحوكمة و ادارة الارباح.
- التعرف على اليات الحوكمة الداخلية و الخارجية.
- محاولة اكتشاف و معرفة دور اليات الحوكمة في ادارة ارباح المؤسسة محل الدراسة.
- اثراء المكتبة ببحث جديد يكون دعما لمن يريد تعميق البحث في هذا الموضوع.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.

. 4-اهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما تتضمنه طبيعة العلاقة بين ادارة الأرباح و بين جوانب الحوكمة المؤسسية من معلومات يمكن أن تكون ملائمة للإطراف المرتبطين بإعداد و استخدام القوائم المالية مثل المديرين حيث ان سمعة المدراء التنفيذيين ترتبط بجودة الأرباح، بالاضافة الى المساهمين (المستثمرين) حيث أنه من المعلوم ، أنهم يهمتون بشكل كبير بقدرة الشركات على توزيع الأرباح ، و استمرارية هذه التوزيعات.

و تنبع اهمية هذه الدراسة من خلال مواكبة الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي لتطبيق اليات حوكمة الشركات تتطلب الوقوف على اثر هذه العملية في ارساء المبادئ

المحاسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال شفافية القوائم المالية بما يحمي حقوق المساهمين و اصحاب المصالح و ضمان جودة التقارير المالية و تبيان مساهمة تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات ادارة الارباح التي تؤثر على ارقام القوائم المالية للشركات.

5-اسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الاسباب كانت وراء اختيار الموضوع، نوردها فيما يلي:

- الميل الشخصي إلى هذا النوع من الدراسات ومحاولة اكتشاف ما تحتويه من نقائص.
- محاولة التعرف على مفهوم الحوكمة وقواعد تطبيقها والأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بجودة الأرباح، كذلك المفاهيم المتعلقة بجودة الأرباح وأهميتها وتقييم جودة أرباح الشركة.
- قابلية الموضوع للبحث و الدراسة.
- الوقوف على كيفية مساهمة اليات حوكمة الشركات في ضبط ممارسات ادارة الارباح .
- اعتبار الموضوع من اهم المواضيع الحديثة التي يفرض نفسه على الساحة العلمية و العملية لأنه يواكب التطورات الحديثة.

6-منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة سنعتمد على منهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل مفهوم حوكمة الشركات و ادارة الارباح ومعالجة مختلف الجوانب والأفكار المتعلقة بهم، ونحاول إسقاط الجوانب النظرية للدراسة على مؤسسة التطبيق (مؤسسة الكهرباء و الغاز-ولاية المدية)

و هذا لاختبار الفرضيات المطروحة وتقييم الجوانب الإيجابية والسلبية لتطبيق اليات الحوكمة في ادارة الارباح مؤسسة سونلغاز لولاية المدية.

7-الدراسات السابقة:

1- دراسة بن عيسى ريم " تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء " دراسة حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الاوراق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،سنة 2012، هدفت الدراسة إلى البحث عن اثر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة وذلك من خلال: إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة المؤسسات وِ الزامية تطبيقها في الجزائر.وتوصلت هذه الدراسة إلى:

-وجود علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية وبين آليات حوكمة المؤسسات الداخلية.

-وجود علاقة ارتباط معنوية بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة وبين آليات حوكمة المؤسسات الداخلية كمتغيرات مستقلة.

-وجود علاقة ارتباط موجبة بين مقاييس الأداء الثلاثة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية وبين آليات حوكمة المؤسسات الخارجية.

2-دراسة صلاح الدين عزوي، تحت عنوان دور اليات الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،دراسة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،سنة2015،حيث هدفت هذه الدراسة الى :

- التعرف على الجوانب الايجابية و مزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية

- . توضيح مكانة وأهمية الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

و توصلت الى النتائج التالية:

- توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة بين آليات الحوكمة والأداء في مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة .
- يوجد ارتباط بين آلية التدقيق الداخلي والأداء في المؤسسة المذكورة.

.8-حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على الحدود الآتية:

الحد المكاني : اقتصرت هذه الدراسة على مؤسسة –سونلغاز– لولاية المدية

الحد الزماني : تم تطبيق هذه الدراسة خلال السداسي الثاني للسنة 2021

الحد البشري: يتكون المجمع المستهدف على موظفي مؤسسة –سونلغاز– لولاية المدية و قد تم توزيع الاستبيان عليهم عبر زيارات ميدانية لافراد عينة البحث.

9-ضبط للمفاهيم و المصطلحات :

محاولة منا لتجنب الالتباس الذي قد يقع فيه القارئ ارتأينا إلى توضيح بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة في بحثنا وهي كما يلي:

الحوكمة :وهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

مسؤوليات مجلس الإدارة :انسجام العمليات كافة والقرارات المتخذة من قبل المسؤولين في الشركة المنفذة لصالحها مع التشريعات والأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات ذات الصلة.

ادارة الارباح هي مجموعة من الانشطة و الوسائل و الاجراءات المتخذة من ادارة المؤسسة.

10-هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة واختيار الفرضيات ارتأينا تقسيم بحثنا إلى اربعة فصول ثلاثة منها تتعلق بالجانب النظري و الرابع دراسة تطبيقية، تتصدرهم مقدمة وتنهيهم خاتمة تتعلق بالجانب النظري تحتوي ملخص البحث مع أهم النتائج والتوصيات المقترحة، وكذا الأفاق المستقبلية لموضوع الدراسة.

-**الفصل الأول: الاطار النظري للحكومة** يضم مبحثين، فخصص المبحث الاول الي مفاهيم اساسية حول الحوكمة ، اما المبحث الثاني خصص اليات تطبيق الحوكمة .

-**الفصل الثاني : الاصول النظرية لادارة الارباح:** يضم مبحثين و هي كالآتي:

المبحث الاول: ماهية ادارة ارباح المؤسسة ، المبحث الثاني : اساسيات ادارة الارباح

-**الفصل الثالث: ابعاد اليات الحوكمة و علاقتها بادارة الارباح** ،يضم مبحثين، فخصص المبحث الاول الى دور الية الافصاح و الشفافية في ادارة الارباح المؤسسة ، اما المبحث الثاني خصص لتفعيل اليات حوكمة المؤسسات للحد من ممارسات ادارة الارباح.

-**لتنتهي دراستنا بفصل رابع و أخير**: يتضمن دراسة تطبيقية لمؤسسة الكهرباء و الغاز لولاية المدية.-من خلال ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لتقديم عام حول مؤسسة حمل الدراسة، أما المبحث الثاني فخصص لمنهجية الدراسة، أما المبحث الأخير فخصصناه لعرض وتحليل نتائج الاستبيان لغرض التحقق من الفرضيات.

11-صعوبات الدراسة .من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في عملية البحث نذكر ما يلي :

- قلة المراجع و الدراسات المتخصصة في هذا المجال .
- غياب ثقافة اليات حوكمة الشركات و اهميته بالنسبة لمستخدمي المؤسسة محل الدراسة.
- عدم التجاوب في ملء استبيان الدراسة من طرف بعض عمال المؤسسة محل الدراسة وهذا ما قلل من إمكانية تعميم النتائج الخاصة بهم.
- صعوبة في استرجاع جميع الاستبيانات الموزعة.

الفصل الأول :

الاطار النظري للحوكمة

تمهيد

ان موضوع حوكمة الشركات اصبح من المواضيع الاكثر اهمية في البيئة الاقتصادية العالمية حيث يعتبر كحل مقترح لزيادة كفاءة العمل خاصة عقب الازمة المالية و مختلف الانهيارات الاقتصادية للشركات و كفاءة عمل اسواق المال، حيث بلغت و ازدادت اهمية حوكمة الشركات نتيجة التطورات الاقتصادية العالمية و انتشار الشركات متعددة الجنسيات و انفصال الملكية عن الادارة و ا نهيا ر عدد من الشركات العملاقة لأسباب متعددة من بينها الغش و التضليل والعبث والأخطاء المحاسبية فضلا عن تدني الأخلاق المهنية وأخلاق إدارات الشركات, حيث أدت هذه الأحداث إلى اهتمام العديد من الاقتصاديين و المحللين و الخبراء بدراسة أهمية و مدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية لما يحقق المصلحة العامة للأفراد و المؤسسات و اقتصاديات الدول ككل .وعليه سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الاول:مفاهيم اساسية حول الحوكمة.

المبحث الثاني :اليات تطبيق الحوكمة.

المبحث الاول:مفاهيم اساسية حول الحوكمة

تعتبر حوكمة الشركات أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، إذ بدا استخدامه مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وتبلور في فترة التسعينيات من القرن نفسه و نظرا لما تمثله الشركات من عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف حوكمة الشركات و خصائصها في المطلب الأول و اهميتها و اهدافها في المطلب الثاني، اما المطلب الثالث سنتعرف على مبادئ حوكمة الشركات.

المطلب الاول:تعريف حوكمة الشركات و خصائصها

اولا- تعريف حوكمة الشركات

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الجديدة نوعا ما عالميا، اذ بدأ استخدامه مع نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم، و تبلورة في فترة التسعينيات من القرن نفسه و فرض نفسه بقوة مع بداية القرن الواحد و العشرون، و على الرغم من ذلك يعد هذا المفهوم جديدا، و ربما يعجز الكثير من المستثمرين و رجال الاعمال في بلادنا استيعاب معنى هذا المفهوم بمعناه الشامل. اذي عد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، اما الترجمة العلمية لهذا المصطلح و التي اتفق عليها فهي :"اسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة".[1]

إن مفهوم الحوكمة يعود إلى الكلمة اليونانية" Kyborman" بمعنى التوجيه والإرشاد والحكم، وفي اللغة اللاتينية كانت تعرف باسم Gubernare" ،"أما في اللغة الفرنسية، والمصطلح المستخدم هو Governer" ،" وعلى وجه الدقة مصطلح الحوكمة المؤسسية

[1]محمد حلمي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع،عمان-الاردن،2015،ص11

هو عملية اتخاذ القرارات، والعملية التي يمكن من خلالها تنفيذ القرارات، وبالتالي نجد معاني مختلفة باختلاف المنظمات والهيئات التي تستخدم هذا المصطلح .

و قد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

فتعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD الحوكمة بانها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على ادارة الشركة و مجلس الادارة و حملة الاسهم و غيرهم من المساهمين".[1]

و يقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة و توجيهها و تشمل على اليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الادارة و المديرين التنفيذيين و المساهمين و اصحاب المصالح، و ذلك بوضع اجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات و اضفاء طابع الشفافية و المصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين و اصحاب المصالح و تحقيق العدالة و التنافسية و الشفافية في السوق و بيئة الاعمال.[2]

كما ذهبت الأدبيات أيضا إلى أن مصطلح الحوكمة Governance مصطلح مشتق من الكلمة الإنجليزية Govern أي يحكم، ومنها أتت Government ، Governor ، Governance ،والتي تعني بالتتابع حكومة، حاكم، والحوكمة، ولذلك فلا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم بسبب تداخل هذا المفهوم في كثير من النواحي التنظيمية والاقتصادية والمالية الاجتماعية للشركات، وهذا يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وعليه فالحوكمة

[1] جون سولفان و اخرون–ترجمة سمير كريم، الحوكمة في القرن الحادي و العشرون، ط03،مركز المشروعات الدولية الخاصة،واشنطن،2003،ص26.

[2] محي الدين طرفاوي و اخرون، اهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسات ادارة الارباح–دراسة تحليلية نقدية،مجلة المحاسبة–التدقيق و المحاسبة،المجلد02–العدد02، 2020،ص33.

هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة[1]

و يصف تقرير CADBURY حوكمة كما يلي : "يعمد اقتصاد الدولة ما على زيادة و كفاءة الشركات، و هكذا فأن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الادارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، و هذا هو جوهر اي نظام لحوكمة الشركات". و تواصل CADBURY في توثيق بسيط و محكم في جملة صغيرة و لكنها شهيرة عملية الحوكمة كمايلي : " حوكمة هي نظام بمقتضاه تدار الشركات و تراقب".[2]

يشير مفهوم حوكمة الشركات بشكل عام الى مجموعة القوانين و القواعد التي تحدد العلاقة بين ادراة الشركة من جهة ،و الممولين و اصحاب المصالح من جهة اخرى ،اذ يضمن الممولون حسن استغلال الادارة لاموالهم ،و تعظيم ربحية و قيم اسهم الشركات في الاجل الطويل و تحقيق الرقابة الفعالة على الادارة ،و قد عرفها بعضهم بانها :نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية الذي عن طريقه يتم ادارة الشركة و الرقابة عليها .[3]

[1] صيام أحمد زكرياء، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة العلوم الانسانية، جامعة البلقاء، الاردن، السنة السابعة، العدد 42 ،جويلية 2009،ص9

[2] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات–المفاهيم–المبادئ–التجارب، الدار الجامعية،غنيم–مصر ،2005،ص9

[3] سليمان ،محمد مصطفى ،حوكمة الشركات و دور اعضاء مجالس الادارة و المديرين التنفيذين ،الاسكندرية ،مصر ،2008،ص 25

ثانيا-خصائص حوكمة الشركات : حتى تكون لحوكمة الشركات فعالية و جدوى لابد من توفر جميع الخصائص المكملة ببعضها البعض و المتمثلة فيما يلي :[1]

1-الانضباط: اي اتباع السلوك الاخلاقي المناسب و الصحيح و هذا الانضباط يتحقق من خلال بيانات واضحة، وجود حوافز لدى الادارة اتجاه تحقيق سعر اعلى للاسهم، التقدير السليم لتكلفة راس المال.

2-الشفافية: اي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث كما تعني العلنية في مناقشة الموضوعات و حرية التداول المعلومات شان مفردات العامل في المجال العام و هذه الشفافية يمكن ان تتحقق من خلال الفصاح عن الاهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر تقرير المالية البينة في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية، توفير امكانية وصول المستثمرين الى الادارة العليا و تحديث المعلومات.

3-الاستقلالية: اي لا توجد تاثيرات و ضغوط غير لازمة للعمل و هذه الاستقلالية تتحقق من خلال وجود رئيس مجلس ادارة مستقل عن مجلس الادارة العليا، وجود مجلس ادارة اشرافي مستقل عن مجلس الادارة التنفيذي، وجود لجنة مراجعة يراسها عضو مجلس ادارة مستقل، وجود مراجعين خارجين غير مرتبطين بالمؤسسة.

4-المساءلة: بمعنى امكانية تقييم و تقدير اعمال مجلس و الادارة التنفيذية و يتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية و مسؤولية و الترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الافراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم.

[1] موسوني ابراهيم، اثر تطبيق الحوكمة على الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية في الشركات،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2019-2020،ص.ص36-38.

5-المسؤولية: و تكون المسؤولية امام جميع الاطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة و يتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس الادارة الاشراف بدور تنفيذي، موجود اعضاء لمجلس الادارة مستقلين و من غير الموظفين، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي و تراقب اعماله بالإضافة لمراجعتها لتقارير المراجعين الداخلين و الاشراف على اعمال المراجعة الداخلية.

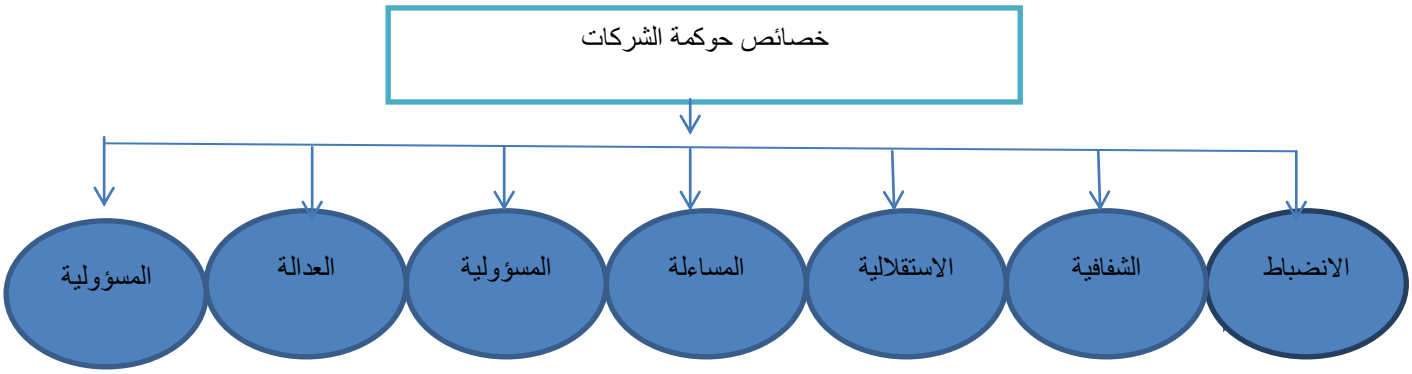
6-العدالة: اي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات ذات المصلحة في المؤسسة، و يمكن ان يتحقق من خلال المعاملة العادلة لمساهمي الاقلية من قبل المساهمين اصحاب الأغلبية حق كافة حملة الاسهم في الدعوة الى الاجتماعات العامة، سهولة طرق الادلاء بالاصوات، المكافآت العادلة لاعضاء مجلس الادارة.[1]

7-المسؤولية الاجتماعية: اي النظر للمؤسسة كمواطن صالح و يتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على تمسك بالسلوك الاخلاقي، وجود سياسة توظيف واضحة و عادلة، وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.[2]

[1] صالح ابراهيم الشعلان، مدى امكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الاسهم السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الادارية-جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2008،ص18.

[2] عطاء الله ورد خليل و اخرون، الحوكمة المؤسسية-مدخل مكافحة الفساد في المؤسسات العامة و الخاصة، مكتبة الحرسة للنشر و التوزيع، القاهرة-مصر،2008،ص129.

الشكل رقم (1-1) يمثل خصائص حوكمة الشركات



المصدر: موسوني ابراهيم، مرجع سابق الذكر،ص39

المطلب الثاني : اهمية و اهداف الحوكمة و علاقتها بالمحاسبة

اولا-اهمية الحوكمة

تعتبر الحوكمة أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن أداء الشركات بأسلوب علمي وعملي، يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة، بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق، ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والشركات، وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومحاسبتهم . وتهدف الحوكمة إلى تحقيق مايلي[1]:

1-تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عن المشروعات .

2- تحسين عملية صنع القرار في الشركات، وذلك بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية مكانية خلال الجمعيات العامة .

[1] محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة-مصر، 2005،ص.ص22-23

3- تحسين عملية المصداقية للبيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود، مما يزيد من اهتمام المستثمرين وزيادة استثماراتهم في المشروع.

4-إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع واتخاذ القرار .

5- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات، والمعلومات عن الشركات، وكذلك عن الأداء والانجاز الذي قامت به، وعن الموجودات والأصول التي تحوزها بالفعل .

6- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي، وجذب استثمارات جديدة ورؤوس أموال جديدة، وتمتعها بسمعة حسنة في السوق .

7-زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين، وتحسين معدلات دوران العمالة، واستقرار العاملين، وتنمية الصورة الذهنية الايجابية عن الشركة، سواء لدى العاملين فيها أو لدى المتعاملين معها، أو عند الجماهير العريضة بصفة عامة.

ثانيا- اهداف الحوكمة :

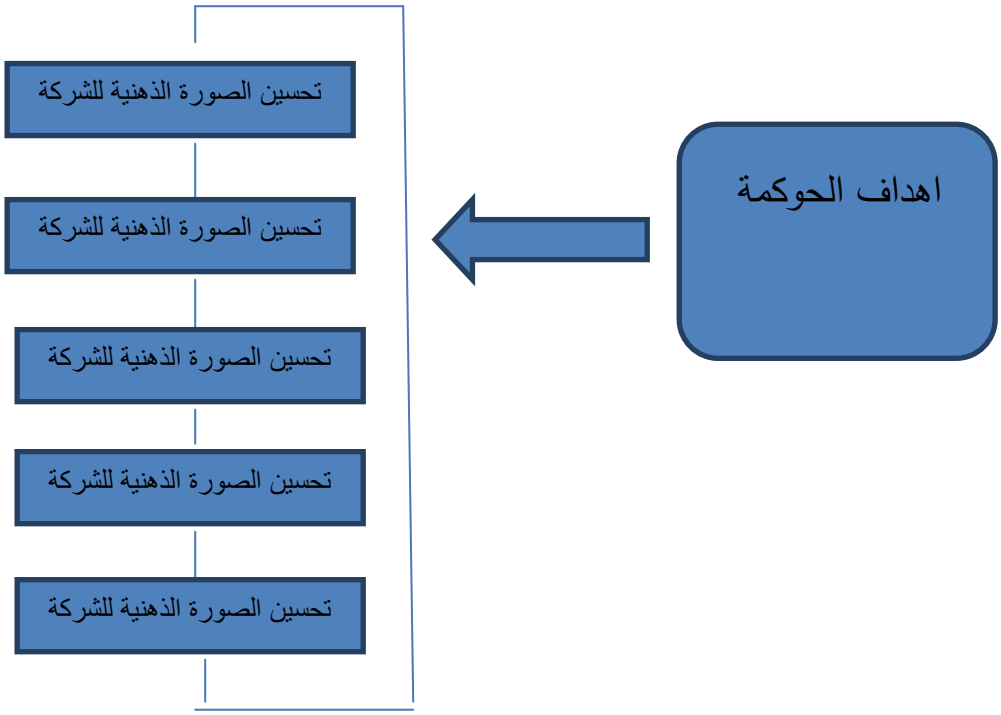
تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيرا من الاهداف من اهمها: [1]

- تحقيق الشفافية و العدالة و حماية حقوق المساهمين في الشركة و هذا يتم من خلال ايجاد قواعد و انظمة و ضوابط تهدف تحقيق الشفافية و العدالة.
- ايجاد ضوابط و قواعد و هياكل ادارية تمنح حق مساءلة ادارة الشركة امام الجمعية العامية و تضمن حقوق المساهمين في الشركة.
- تنمية الاستثمارات و تدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في اسواق المال.
- العمل على تنمية المدخرات و تعظيم الربحية و ايجاد فرص عمل جديدة.
- العمل على الاداء المالي الجيد من خلال محاسبة الادارة امام المساهمين.

[1] ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير-دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها،دارالشروق، القاهرة-مصر، 2003، ص36.

- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي او الاداري او الاخلاقي.
- الشفافية في اجراءات المحاسبة و المراجعة المالية لتقليل و ضبط الفساد في الشركة.
- تطوير و تحسين و مساعدة اصحاب القرار مثل المديرين و مجالس الادارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الادارية و المالية للشركة.

شكل رقم (1-2) يمثل اهداف الحوكمة



المصدر : محسن احمد الخضيري، مرجع سابق الذكر،ص21.

ثالثا-علاقة الحوكمة بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني او المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة من اكثر المجالات العلمية و المهنية تاثيرا بمبادئ و اجراءات الحكومة فلا يمكن لمبادئ و اجراءات الحوكمة ان تطبق بفاعلية و تؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما ان مبادئ و اجراءات الحكومة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة و يظهر ذلك جليا في ما يلي:[1]

1. ضرورة ان تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية و من خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس و تقرير نتائج اعمال الشركة، و تحقيق التوصل الفعال لهذه النتائج الى كافة الاطراف بشكل عادل و متوازن و هذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.
2. يرى المحاسبون ان تطبيق ظاهرة الحوكمة الشركات سيؤثر على درجة و مستوى الافصاح عن البيانات المالية و الادارية للشركة، و هذا تأكيد على ان الافصاح و الشفافية و ظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر و يتأثر به، فاذا ان الافصاح هو احد و اهم مبادئ الحوكمة فان اطار الاجراءات الحوكمة للشركات يجب ان يحقق الافصاح بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية.
3. ان قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير استراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الاشراف بشكل فعال و تبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة

[1] جاوحدو رضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية لمؤسسة-واقع، رهانات و افاق-جامعة العربي بن مهيدي-ام بواقي،يومي07و 08 ديسمبر 2010،ص06.

و بالتالي ينخفض خطر الرقابة، الامر الذي يؤدي الى زيادة فعالية و كفاءة المراجعة و بالتالي ممكن التأثير في طبيعة و توقيت و نطاق المراجعة.

4. يوجد ارتباط وثيق بين قوة اليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع و بين جودة التقارير المالية و فعالية المراجعة.

المطلب الثالث : مبادئ حوكمة الشركات.

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم و تحليله و وضع مبادئ محددة لتطبيقه، و يمكن تلخيصها في اللاتي:1

1-ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات .حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية و أن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة.

2-حقوق المساهمين يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت، والمشاركة في ق ار ارت بيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات صدار أسهم جديدة الاندماج.

3-المعاملة المتكافئة للمساهمين .يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

[1] سميحة بلجودي، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة المسيلة،2016-2017، ص.ص16-17

4-دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات .يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على التعارف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5-الإفصاح والشفافية .ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركات، ومن بينها الوضعية المالية والاداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

6-مسؤوليات مجلس الإدارة يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة لإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

و هناك الكثير من القضايا ذات الصلة بمسؤوليات مجلس الادارة هي[1] :

أ- الفصل بين مهمة الاشراف و مهمة الادارة ضمن هيكل محدد لمجلس الادارة يضمن التحديد الواضح لمهمات و مسؤوليات كل من الاعضاء التنفيذيين و غير التنفيذيين في المجلس سواء تم ذلك وفقا لهيكل مركزي ذو مستوى و احد لمجلس الادارة يضمن الفصل الحقيقي بين مجلس الادارة و الادارة التنفيذية ،او وفقا لهيكل ثنائي ذو مستويين لمجلس الادارة يمثل المستوى الاول المجلس الاشرافي في حين يمثل المستوى الثاني المجلس التنفيذي .

[1] جمال عبيد محمد العازمي ، دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية ، مذكرة الماجيستر تخصص محاسبة ، جامعة الشرق الاوسط ،سنة 2012/2011،ص .ص 21 -22.

ب- التحديد الواضح لمفهوم و متطلبات و شروط استقلالية اعضاء مجلس الادارة او بعض منهم و كذلك استقلالية اعضاء اللجان التابعة لمجلس الادارة (لجنة الرقابة و التدقيق المالي و لجنة الاجور).

ج- تحديد اعضاء مجلس الادارة من غير التنفيذيين و القادرين على ممارسة الاحكام المستقلة للمهمات التي يوجد فيها احتمالية لتعارض المصالح ،و كذلك تحديد عدد و مؤهلات اعضاء اللجان التابعة لمجلس الادارة و خبراتهم ،و لاسيما في المجالات المالية و المحاسبية ،فضلا عن التحديد الواضح للمهمات و واجبات تلك اللجان و مضامين التقارير التي تقدمها دوريا الى مجلس الادارة .

د- الوصف الشامل و المحدد لمهمات و واجبات رئيس و اعضاء مجلس الادارة بما فيها رقابة و معالجة حالات التعارض المحتملة للإدارة و اعضاء مجلس الادارة و حملة الاسهم المتضمنة سوء استخدام المجودات و الصفقات التجارية مع الاطراف ذوي العلاقة ،و ضمان نزاهة الانظمة المحاسبية و انظمة اعداد التقارير المالية و التدقيقة المستقلة و ملاءمة انظمة الرقابة الداخلية و لاسيما انظمة ادارة المخاطر و الرقابة المالية و التشغيلية ،و مدى الانسجام مع القوانين و المعايير ذات الصلة ،فضلا عن مهمات التقييم المستقل لاداء اعضاء مجلس الادراة و اللجان التابعة له و الاشراف على فعالية اجراءات حوكمة الشركات و اتخاذ التعديلات اذا تطلب الامر .

المبحث الثاني :اليات تطبيق الحوكمة

تتمثل اليات الحوكمة في الادوات التي يتم استخدامها لتحقيق الاهداف المرجوة من الحوكمة.هناك مجموعة من اليات تطبيق حوكمة الشركات يمكن تصنيف اليات الداخلية و اليات خاريجة. سنتطرق في هذا المبحث إلى اليات الحوكمة الداخلية في المطلب الأول و إلى اليات الحوكمة الخارجية في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث سنعرض مقومات الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيق اليات الحوكمة المؤسسية.

المطلب الاول : اليات الحوكمة الداخلية

تنصب اليات حوكمة المؤسسات الداخلية على انشطة و فعاليات المؤسسات، و اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق اهداف مشتركة، و يمكن تصنيف اللآليات الداخلية الى ما يلي:

اولا:مجلس الادارة

يتكون مجلس الادارة من اعضاء منتحبين ،يمثلون الفئات المختلفة للمساهمين ،يعملون على مراقبة اداء المدراء التنفيذيون لتجقيق الاهداف المسطرة .

1-تعريف مجلس الادارة : يعرف مجلس الادارة على انه "الهيئة او الجهاز التنفيذي الذي يقوم بتسيير و ادارة شؤون الشركة ،و يضع توصيات و قرارات الجمعية العامة للمساهمين موضع التنفيذ،كما يراس مجلس الادارة احد اعضائه الذي يتولى ادارة الشركة "[1].

[1] احمد محمد محرز ،الوسيط في الشركات التجارية ،الطبعة الثانية ،منشاة المعارف ،مصر ،2004،ص 521.

2-مهام مجلس الادارة : يمكن اجمال المهام التي يقوم بها مجلس الادارة في[1] :

2-1-اعتماد التوجيهات الاستراتيجية و الاهداف الرئيسية للشركة و الاشراف على تنفيذها ،و يتم ذلك من خلال :

- وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة و خطط العمل الرئيسية وسياسة ادارة المخاطر و مراجعتها و توجيهها.
- تحديد الهيكل الرأسمالي الامثل للشركة و استراتيجياتها و اهدافها المالية و اقرار الميزانيات السنوية .
- الاشراف على النفقات الرأسمالية للشركة ،و تملك الاصول و التصرف بها .
- وضع اهداف الاداء و مراقبة التنفيذ و الاداء الشامل للشركة .
- المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية و الوظيفية بالشركة و اعتمادها.

2-2-وضع انظمة و ضوابط للرقابة الداخلية و الاشراف العام عليها و ذلك ب:

- وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح و معالجة هذه الحالات المحتملة لكل من اعضاء المجلس، الادراة التنفيذية و المساهمون ،ذلك في حالة اساءة استخدام اصول الشركة و مرافقتها ،و اساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الاشخاص ذوي العلاقة .
- التأكد من سلامة الانظمة المالية و المحاسبية ،بما في ذلك الانظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية .

[1] عز الدين قطوش ،تطبيق اليات الحوكمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية المحتكرة ،مذكرة الماستر تخصص مالية مؤسسة ،جامعة المدية ،2017، ص .ص 10- 11.

- التأكد من تطبيق انظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر،و ذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة و طرحها بشفافية على اعلى المستويات .
- المراجعة السنوية لفاعلية اجراءات الرقابة الداخلية في الشركة .

2-3- وضع نظام حوكمة خاص بالشركة بما لا تتعارض مع احكام هذه اللائحة و الاشراف العام عليه و مراقبة مدى فاعليته و تعديله عند الحاجة .

2-4- وضع سياسات و معايير و اجراءات واضحة و محددة للعضوية في مجلس الادارة ووضعها موضع التنفيذ بعد اقرار الجمعية العامة لها.

2-5- وضع السياسات و الاجراءات التي تضمن احترام الشركة للانظمة و اللوائح و الالتزام بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين و الدائنين و اصحاب المصالح الاخرين .

2-6 -وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع اصحاب المصالح من اجل حمايتهم و حفظ حقوقهم و يجب ان تغطي هذه السياسة -بوجه خاص- مايلي[1] :

- اليات تعويض اصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الانظمة و تحميها العقود .
- اليات تسوية الشكاوي او الخلافات التي قد تنشا بين الشركة و اصحاب المصالح
- اليات مناسبة لاقامة علاقات جيدة مع العملاء و الموردين و المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم .

[1] الاشهب الياس ، مسؤولية هيئة مجلس الادارة في تفعيل حوكمة الشركات ،مذكرة ماستر ،جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،بسكرة ،الجزائر 2015،ص 45

- قواعد السلوك المنهي للمديرين و العاملين في الشركة بحيث تتوافق مع المعايير المهنية و الاخلاقية السليمة و تنظم العلاقة بينهم و بين اصحاب المصالح ،على ان يضع مجلس الادارة اليات مراقبة تطبيق هذه القواعد و الالتزام بها .
- مساهمة الشركة الاجتماعية .

ثانيا : التدقيق الداخلي :

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دور مهما في عملية الحوكمة ، لانها تعزز هذه العملية و ذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة ،جيث يقوم المدقيقين الداخلين من حلال الانشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، لعدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة و تقليل الفساد الاداري و المالي .[1]

و قد اكدت لجنة " كادبيري" (committe Cadbury)على اهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع و اكتشاف الغش و التزوير و لتحقيق هذه الوظيفة لاهدافها، يجب ان تكون مستقلة و تنظم بشكل جيد و تستند الى تشريع خاص بها. و في هذا الاتجاه يؤكد (Cohen) على انه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها الى لجنة التدقيق بشكل مباشر و ليس الى الادارة، و يضاف الى ذلك يمكن ان تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي لحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالمؤسسة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية و نوعية السياسات المحاسبية المستخدمة.[2]

[1] العارف عبد القادر ،اليات الحوكمة و دورها في تحسين الاداء المالي لشركات التامين ،مذكرة ماستر ، تخصص علوم مالية ،كلية العلوم الاقنصادية و التجارية و علوم التسيير–جامعة المدية ،2016/2015،ص13

[2] بروش زين الدين، دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و اداري، الملتقى العلمي حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الاداري، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير–جامعة بسكرة، 2012،ص16.

ثالثا-لجنة المكافآت

توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة المؤسسات و التوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بانه يجب ان تشكل لجان المكافأت من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذين، و في مجال المؤسسات المملوكة لدولة فقد تضمنت ارشادات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تاكيدا على ضرورة ان تكون مكافات اعضاء مجلس الادارة و الادارة العليا معقولة، و ذلك لضمان تعزيز مصالح المؤسسة في الامد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

تتركز وظائف لجنة المكافآت و واجباتها في تحديد الرواتب و المكافآت و المزايا الخاصة بالإدارة العليا لذا فان (Mintz) حدد تلك الواجبات بما يأتي:[1]

- تحديد المكافأت و المزايا الاخرى للادارة العليا، و مراجعتها و التوصية بمجلس الادارة بالمصادقة عليها.
- وضع سياسات لادارة برامج الادارة العليا و مراجعة هذه السياسات بشكل دوري.
- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافأت الادارة العليا التي تنتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الادارة عليا.
- وضع سياسات لمزايا الادارة و مراجعتها باستمرار.

[1] قايدي سعيدة، اليات تطبيق الحوكمة الاسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة المدية،2018-2019،ص24

رابعا- لجنة المراجعة

1-تعريف لجنة المراجعة

تعرف لجنة المراجعة بأنها: "لجنة مكونة من مديرين غير تنفيذيين مسؤولة عن تقييم أداء مجلس الإدارة، والتأكد من أن القرارات التنفيذية لم يتم اتخاذها بشكل فردي،و اجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية، والمساهمة في تحديد المهام والمسؤوليات لكلٍّ من المراجعة الداخلية والخارجية".

2-اسباب الاهتمام بلجنة المراجعة

لقد ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام بتشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأهم هذة العوامل ما يلي1:

- تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك في الخارج، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادىء المحاسبية.
- زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة.
- التناقض الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مراجع الحسابات لإبداء الرأي الفني المحايد، وبالتالي فوجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية- .الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية،

[1]بوسلمة حكيمة، لجنة المراجعة كإحدى اليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من ممارسة ادارة الارباح، مجلة الدراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد07 ، ديسمبر 2017، ص.ص345-346.

وتدعيم استقلال مراجع الحسابات، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد وتدقيق القوائم المالية خاصة في ظل اقتصاديات السوق و المنافسة، حيث يعتبر الحصول على قوائم مالية سليمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار أساس عملية التنمية وزيادة فعالية بورصة الأوراق المالية- .حاجة أصحاب المصلحة في الشركات خاصة المقيدة بالبورصة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

خامسا-آلية الإفصاح والشفافية:

إن هذه الآلية أهمية في تطبيق الحوكمة، إذا تتطلب الإفصاح عن جميع المعلومات المادية مع الأطراف ذوي العلاقة، شرط أن تكون هذه المعلومات ذات صلة بالظروف والقرارات والتصرفات القائمة في الشركة وأن تكون قابلة للفهم ويمكن عدها وسيلة لتعزيز أنظمة الضبط الداخلي والمساءلة و حوكمة الشركات[1].

المطلب الثاني : اليات الحوكمة الخارجية.

تتمثل اليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي تمارسها اصحاب المصالح الخارجين على الشركة و الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة، و من الامثلة على هذه الآليات ما ياتي:

اولا- منافسة سوق المنتجات(الخدمات) وسوق العمل الإداري

منافسة سوق المنتجات احد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه. الأهمية كل من (avido and Hess،) وذلك بقولهم إن لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح

[1] رميساء كراد، دور اليات الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير-جامعة ام البواقي،2015-2016،ص98

(أو أنها غير مؤهلة) إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للافلاس، إذن أن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة، وبخاصة إذ كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري Market Labor للإدارة العليا.

ثانيا: الاندماجات و الاكتسابات.

مما لا شك فيه أن الاندماجات و الاكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويشير كل من" Kedia and John " إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتساب آلية مهمة من الآليات الحوكمة(في الواليات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال) وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الاداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج1.

ثالثا-التدقيق الخارجي

.يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة الشركات جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققين الخارجيين هذه الشركات على تحقيق المساءلة و النزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الواليات المتحدة الأمريكية على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة على الإشراف، التبصر، والحكمة.[2]

[1] حامد نور الدين ساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر -بسكرة -، الجزائر، يوم 06و07 ماي 2012.

[2] شويات محمود، الحاكمية والفساد الإداري و المالي ،دار عالم الكتب الجديث، إربد- الأردن، 2015 ،ص807

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة و النشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، و بالتالي اختيار المدققين و المختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة[1]

رابعا –القوانين والتشريعات:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بيت الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال قدفرض قانونAct Oxly–Sarbanes متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية.[2]

[1]سليماني رشيدة،دور اليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التامين،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير–جامعة بسكرة،2012–2013، ص30

[2]لمونس علاء الدين، دور اليات الحوكمة في تفعيل اداء شركات التامين،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير–جامعة مسيلة،2016/2015،ص47

المطلب الثالث: مقومات الحوكمة و الأطراف المعنية بتطبيق اليات الحوكمة المؤسسية.

اولا-مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي1:

1-توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الاداء الإداري للوحدة الاقتصادية.

2. وجود لجان أساسية ، منها لجنة المراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.

3 .وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية .

4. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

5 . تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

و يؤكد (رابح بوقرة) في دراسته ان حوكمة الشركات لا بد لها من أربعة مقومات أساسية هي:2

1-الإطار القانوني : المسؤول عن تحديد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة وبصفة خاصة المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفرد ومجلس الإدارة ولجانه الرئيسية ومراقب الحسابات، وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات ، كما

[1] رابح بوقرة، هاجر ة غانم، "الحكومة المفهوم و الأهمية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية االقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012 ، ص:9.

[2] صلاح الدين عزوي، دور اليات الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة بسكرة،2014-2015، ص11.

يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات لحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات واعتباره شأناً داخلياً لها، لأنه لن يختلف حينئذ عن الحوكمة، ولا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات واعتباره نظام الرقابة الداخلية ولن يحقق أهداف الحوكمة، فالرقابة الداخلية ليست صمام أمان من الغش والاحتيال في الشركات، خاصة وأنه توجد أدلة على الاتجار بقوانين مراقبة الشركات.

2-الاطار المؤسسي : وهو الإطار الذي يتضمن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل الهيئة العامة لسوق المال، والرقابة المالية للدولة والبنوك المركزية والهيئات الرقابية والهيئات غير الحكومية المساندة للشركات دون استهداف الربح كالجمعيات المهنية والعلمية المعنية والجمعيات الأهلية المعنية كجمعية حماية المستهلك، وكذلك المؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة والتصنيف الائتماني والتحليل المالي وشركات الوساطة في الأوراق المالية وغيرها، ولا يقل دور المؤسسات العلمية كالجامعات أهمية عن دور تلك المؤسسات إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحوكمة ونشر ثقافتها، وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بأدوارها بكفاءة وأمانة ونزاهة وشفافية من أجل صالح الشركات والاقتصاد القومي عامة.

3-الاطار التنظيمي : يتضمن عنصرين هما :النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها موضحاً عليه أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين.

4- روح الانضباط والجد والاجتهاد : والحرص على المصلحة العامة للشركة، وتشجيع جميع العاملين فيها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة الحوكمة في الشركة، والعمل على تفعيلها بقدر

الإمكان من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف إلى بر الأمان، ومن مصلحة الجميع الحرص على سلامتها والعمل على تحسين قدراتها التنافسية.

ثانيا- الأطراف المعنية بتطبيق اليات الحوكمة المؤسسية.

هناك أربعة اطراف رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في زيادة فعالية تطبيق الحوكمة المؤسسية وهي:[1]

1-المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2-**مجلس الإدارة:** وهو من يمثل المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أداءهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3-الادارة: وهي المسؤولة على الإدارة الفعلية للشركة، وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها على الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4-أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال، وقد تكون هذه المصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان .

[1] نوي فاطمة الزهراء، اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين اداء البنوك الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة بسكرة،2016-2017،ص64.

ويجب أن نلاحظ أن مفهوم الحوكمة المؤسسية يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة، وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم، الذين قد يكونون أفراداً أو عائلات، أو كتلة متحالفة، أو أي شكل آخر يمكن أن يؤثر على سلوك الشركة، كما يلعب الدائنون دورا هاما في درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، حيث نادت العديد من الهيئات الاشرافية المتخصصة لقطاع البنوك والاتفاقيات الدولية، بضرورة التأكد من التزام الشركات التي تتعامل معاها بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، لطمأنة البنوك على قدرة الشركات على السداد، وهذا يساعد الشركات على الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة مناسبة. كما يلعب العاملون دورا هاما في نجاح الشركة وأداءها في الأجل الطويل، بينما تعمل الحكومات على إنشاء الاطار المؤسسي والقانوني الشامل للحوكمة المؤسسية ويتباين دور كل هؤلاء الأطراف وتفاعلاتهم فيما بينهم تباينا واسعا، وذلك حسب الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة.

خلاصة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن تطبيق حوكمة الشركات أصبح أكثر من ضرورة باعتبارها أسلوب لتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع حيث تقوم على مجموعة من المبادئ مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه المبادئ فنجاحها يتطلب تفعيل آليات الحوكمة والمتمثلة أساسا في مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، التشريعات و القوانين....

فحوكمة الشركات عبارة عن الكيفية التي تدار وتراقب بها الشركات من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، و بالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغالالها لمواردها للمخاطر، وهو كمؤشر عن تحقيق تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى إضافة ألهداف الأطراف ذات العالقة بها.

الفصل الثاني :

الاطار النظري لإدارة الارباح

تمهيد

يقاس اداء الشركات بعدة وسائل و مؤشرات منها صافي الربح، حيث يعتبر النواة الاساسية منذ نشاة المحاسبة، كما يعتبر صافي الربح المؤشر الفعال في اداء ادارة الشركات و بالرغم من الانتقادات المتعددة التي تعرض لها هذا المؤشر فلقد تطور وسائل لقياس الربح مثل القيمة المضافة او الاساس النقدي او مقياس الاداء المتوازن، و لكن هناك بعض الفئات ذات العلاقة بمنظمات الاعمال تعتبر صافي الربح هو المؤشر الرئيسي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الحالية و المستقبلية، بالاضافة الى درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات بالاعتماد على مدة التغييرات في صافي الربح خلال السنوات المالية. و هذا ما ادى بالمنظمات الاهتمام بالأرباح و اتباع طرق و مداخيل معينة اما لتخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، او زيادته بغرض زيادة مكافأة اعضاء مجلس الادارة، او تمهيده عن طريق تخفيضه اذا كان مرتفعا او زيادته اذا كان منخفضا، وذلك لتخفيض التقلبات الحاده فى مستوى الربح لتحقيق الاستقرار فى اسعار الاسهم فى السوق، ومع ان هناك تباينا فى الدوافع التى تحرك الإدارة، إلا ان سلوك التأثير على الدخل يأخذ احد الاتجاهات السابقه، وهذا ما يعرف بادارة الارباح.و هذا ما سوف نتطرق اليه في هذا الفصل من خلال :

المبحث الاول: ماهية ادارة ارباح المؤسسة.

المبحث الثاني : اساسيات ادارة الارباح.

المبحث الاول: ماهية ادارة ارباح المؤسسة.

هناك صراع دائم يتمثل في ان الملاك متعارضين المصالح مع الادارة، ولحل مشكلة تعارض المصالح بين الادارة و حملة الاسهم يتم تحديد خطة الحوافز الادارية لان المدراء غاليا ما يميلون الى ممارسة النشاطات التي تؤدي الى تعظيم منفعتهم و ثروتهم الشخصية و المعتمدة اساسا في وجود خطة للحوافز الادارية و قدرتهم كذلك على تحسين اسعار اسهم الشركة في الاسواق المالية.

المطلب الاول : مفهوم إدارة الأرباح ومراحلها المختلفة.

اولا- مفهوم إدارة الأرباح

استقطبت إدارة الأرباح اهتمام العلماء والباحثين وصانعي السياسات في العديد من البلدان وأثيرت واحدة من أهم القضايا للمستثمرين وأصحاب المصالحً في الشركات، ونظرا لطبيعة عملية إدارة الأرباح المعقدة وصعوبة رصدها بسهولة، ورد في الأدب المحاسبي تعاريف عديدة لإدارة الأرباح، حيث تناول كل تعريف وجهة نظر محددة سواء من حيث الوسيلة المستخدمة للقيام بإدارة الأرباح، أو الهدف منها، الأمر الذي نتج عنه العديد من التعريفات، وعليه يصبح من الضروري تناول البعض منها والتي انطلق واضعوها من وجهات نظر مختلفة، ومن بين هذه التعاريف و أكثرها استخداما ما يلي:

تعرف ادارة الأرباح على انها ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية والسلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على أرباح الشركة إما بالزيادة أو بالنقصان[1].

[1] اسماعيل قزال و اخرون، قياس ممارسة اتجاه ادارة الارباح في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04 ،المجلد 05،2019،ص148.

كما يعرفها "الداعور " على انها:"اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات ، لتعديل التقارير المالية ، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير[1]. "

و يعرفها (Roychowdhury) بأنها خروج او بعد الادارة عن سير الاعمال العادية، بهدف تضليل بعض الاطراف الاخرى و اصحاب المصالح ذات الصلة بنشاط الشركة و ذلك باظهار تقارير مالية تحقق اهدافهم.هذا الخروج او البعد لا يساهم بالضرورة في زيادة قيمة الشركة و حتى و ان كانت اهداف الادارة محققة في ضوء التقارير المالية.[2]

و تعرف باختصار على انها" التلاعب المفيد فى النتائج المحاسبيه بهدف خلق تصور مختلف عن الاداء الحقيقى للشركة.[3]

تعرف إدارة الأرباح بأنها: "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية قصد تحقيق ويتم ذلك عندما تستخدم الإدارة الحكم الشخصي في إعداد بعض المكاسب الخاصة . و يتم ذلك عندما تستخدم الادارة الحكم الشخصي في اعداد التقارير المالية وفي إعادة هيكلة

[1] الداعور جبر ابراهيم ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، دراسة تطبيقية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد رقم :17 ،العدد الأول، غزة – فلسطين، جانفي2009،ص18.

[2] عزيزة رزق محمود علي ، اثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسة ادارة الارباح الحقيقية، المجلد العاشر، العدد الثالث، الجزء الثاني،2019،ص311.

[3] صفاء محمود السيد، ادارة الربحية و المعايير المحاسبية المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية تجارة جامعة جنوب الوادي،العدد الثاني، المجلد45، 2004،ص24.

المعاملات بهدف تعديل هذه التقارير إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على التعاقدات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية.[1]

و تعرف ادارة الارباح بانها : مناورة نشطة للوصول الى رقم محدد مسبقا قد يكون موضوعا من جانب الادارة او تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين او قيم متفق عليها مع تدفق اكثر سلامة و استدامة للمكاسب.[2]

و باختلاف الباحثين في التعريف نلاحظ ان إدارة الأرباح هي طريقة من طرائق التلاعب في الحسابات المتبعة من قبل إدارات الشركات هدفها تجميل الواقع المالي وإظهاره بغير الواقع الصحيح له بهدف تضليل كل من المستثمر الحالي والمستثمر المرتقب في المستقبل.

[1] بوسلمة حكيمة، لجنة المراجعة كاحدى اليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من ممارسة ادارة الارباح، مجلة الدراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد07،ديسمبر 2017،ص353

[2] طارق حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية–مصر،2005،ص59

ثانيا-مراحل التطور لإدارة الأرباح

لقد نالت عملية إدارة الأرباح اهتماماً كبيراً من جانب منظمات الأعمال سعياً منها لتحقيق أهدافها سواء كانت تلك الأهداف معلنة أو خفية ، وقد مر هذا الاهتمام بعدة مراحل يمكن بيانها كالآتي:[1]

1- التقديرات المحاسبية:

أو ما يسمى بالتغيرات المحاسبية والتي تعني في مفهومها العام ، حرية الإدارة في اختيار طريقة معينة من بين الطرق المحاسبية المختلفة لعرض وتفسير المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية ، وقد سادت هذه المرحلة فترة التسعينيات من القرن السابق ، ونالت اهتماماً كبيراً من جانب المنظمات والهيئات العلمية والمهنية المعنية بوضع المعايير المحاسبية ، وقد أسفر هذا الاهتمام عن وضع بعض المعايير المحاسبية في هذا الشأن ، منها:.

أ. معيار المحاسبة الدولي رقم (8) "IAS NO. 8" ، والذي تم إقراره في مصر تحت اسم معيار المحاسبة المصري رقم (5) بعنوان "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

ب. إصدار الرأي رقم (20) " Opinion No. 20 " الذي أصدره مجلس المبادئ المحاسبية " APB " والذي يحمل عنوان " التغيرات المحاسبية " ، حيث تناول هذا الرأي شرح وتوضيح التغيرات المحاسبية المختلفة وكيفية معالجة آثارها علي المعلومات المحاسبية للسنة المالية.

[1] سامي محمد أحمد غنيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال - دراسة اختباريه، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، العدد الأول - المجلد الثاني - يناير 2011 ،ص.ص27-30.

ومع تعدد السياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية أو الاختيارات المحاسبية ـ أي كان تسميتها ـ أصبح من الصعب تماثل السياسات المحاسبية المطبقة في منظمات الأعمال المختلفة ، بل وتعدى الأمر إلي أكثر من ذلك بحيث أن المنظمة الواحدة قد تقوم بتطبيق تقديرات وسياسات محاسبية مختلفة في نفس الفترة أو في الفترات المحاسبية المتتالية ، وهذا نتيجة تدخل الإدارة بغرض تحقيق رغبتها في زيادة الأرباح أو زيادة معدل النمو في قيمة السهم من فترة إلي أخرى ، من خلال اختيار أي بديل من البدائل المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، وهو ما أطلق عيه في تلك الفترة " نظرة التفضيل الإداري للبدائل المحاسبية "

2:ـ إستراتيجية تمهيد الدخل:

يشير مصطلح تمهيد الدخل في الفكر المحاسبي إلي " التدخل المتعمد من جانب الإدارة بغرض تجنب حدوث أي تغيرات معنوية في اتجاه رقم الدخل المعلن والمستهدف للتمهيد بما يتفق مع أهداف الإدارة المحددة مسبقاً بخصوص الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ".

أن الإدارة تستخدم لغرض تمهيد الدخل الخيارات المحاسبية البديلة والمتعددة التي يوفرها الفكر المحاسبي بخصوص قياس الظاهرة الواحدة ، حيث تتعدد طرق قياس الظاهرة الواحدة مع إمكانية استخدام أي منها رغم اختلاف النتيجة النهائية للقياس وفقاً لاستخدام كل طريقة ، الأمر الذي ينعكس في النهاية علي رقم الدخل المعلن.

3-:ـ مرحلة إدارة الأرباح:

حيث بدأت تدخلات الإدارة تأخذ بعداً جديداً في تحديد الأرباح ، بصورة تعبر عن دوافعها الخاصة لتحقيق ذلك وقد سادت تلك المرحلة خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن ، وأطلق عليها " مرحلة الاستحقاقات " ومما يجدر الإشارة إليه أن تلك المرحلة لا تنفصل عن المرحلتين السابقتين وخاصة إستراتيجية تمهيد الدخل ،

بحيث يمكن القول أن مرحلة تمهيد الدخل تعد إحدى الوسائل التي تستخدمها الإدارة في عملية ممارسة إدارة الأرباح في منظمات الأعمال ، وبالتالي فإن هذه المرحلة هي الأكثر شمولاً لأنها تجُب المراحل السابقة لها.

بعد استعراض للمراحل التي مرت بها عملية إدارة الأرباح في منظمات الأعمال من قبل الإدارة ، فإنه يجب الإشارة إلي النقاط الهامة التالية:ـ[1]

أ. هناك نوع من التكامل بين المراحل التي مرت بها عملية إدارة الأرباح ، بمعني أن كل مرحلة لا تمثل مرحلة جديدة منفصلة ، وإنما تكون متضمنة المرحلة السابقة لها علاوة علي عدة أبعاد جديدة تعبر عن عملية إدارة الأرباح وآثارها السلبية داخل الوحدة وخارجها.

ب. كل مرحلة من مراحل إدارة الأرباح تعبر عن التأثير المباشر لتلك المرحلة علي جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية ، وبالتالي مدى التأثير علي قرارات مستخدمي المعلومات وخاصة المستثمرين بالإضافة إلي باقي الفئات الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة.

ج. أن تأثير ممارسات إدارة الأرباح لم يقتصر علي جودة المعلومات المحاسبية وقرارات ومصالح مستخدمي تلك المعلومات ، بل امتد ذلك إلي منظمة الأعمال نفسها سواء من حيث تحديد قيمتها الحالية أو المستقبلية أو من حيث تحديد مدى قدرتها علي النمو والاستمرار في المستقبل.

[1] سامي محمد أحمد غنيمي، مرجع سابق الذكر ،ص33.

المطلب الثاني: دوافع إدارة الأرباح

قد تكون ممارسات إدارة الأرباح مرغوبة إذا استخدم مدير الشركة تقديره وحكمه الشخصي في إعداد قوائم مالية تعبر عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ويكون الغرض منه تحسين منفعية الأرباح المستقبلية، حيث يستخدم المديرون الحذر في تحقيق أهداف الشركة، وتوصيل المعلومات بشفافية لأصحاب المصالح. وهنا يقوم المديرون بإدارة الأرباح بدافع الكفاءة (Efficiency)، و احيانا يطلق عليها إدارة الأرباح الجيدة. وقد يكون إدارة الأرباح ممارسات غير مرغوبة إذا استخدم المدير تقديره في تضليل أصحاب المصالح، وإخفاء الربح التشغيلي الحقيقي عنهم، وتسمى الأخيرة بإدارة الأرباح الانتهازية أو السيئة Management Earnings Opportunistic التي يسعى المدير من خلالها إلى تعظيم منفعته الخاصة، وذلك باستخدام الممارسات السلبية غير المقبولة.[1]

وتتوقف دوافع إدارة الأرباح على طبيعة العالقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي[2]:

1-دوافع ترتبط بسوق الأوراق المالية:

تقوم إدارة المنشأة بممارسة أنشطة إدارة الأرباح بهدف التأثير على أسعار الاسهم, فعند إصدار الاسهم يوجد للإدارة دافع لاستخدام الإجراءات المحاسبية التي تزيد أرباحها, بهدف التأثير على توقعات المستثمرين وتقييمهم للمنشأة ,إذ إن التغيرات في أسعار الاسهم لفترة معينة ترتبط بكل من إشارة واتجاه الربح المحاسبي غير المتوقع لفترة, إذ إن

[1] مجدي وائل الكبيجي،دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسة ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة العربية للادارة،مج39،العدد03، يونيو 2019،ص103

[2] حسين عبد الله، دور أليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة ادارة الارباح، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد34 العدد 3، 2012،ص.ص157-158.

أرقام الربح المحاسبي مفيدة وتقدم معلومات مهمة للمستثمرين, كما أن الاعلان عن الربح المحاسبي يحتوي على معلومات ملائمة لتقييم المنشأة، وفي حالة تحديد جزء من تعويضاتها على أساس أسعار الاسهم في تاريخ محدد كما في خيارات الاسهم, إذ يرغب المدير بخيارات الاسهم لان تلك الخيارات يمكن أن تجعلهم فجأة أثرياء إذا حققت المنشأة نجاحاً, إذ يستفيد هؤلاء من الفرق بين سعر السهم السوقي وسعر تنفيذ الخيار بتاريخ المنح, وهذا ما يدفع الإدارة للتأثير على قيمة السهم في تاريخ منح الخيارات لمحصول عمى تعويضات أكبر وبذلك تقوم إدارة المنشأة بممارسة إدارة الأرباح لتحقيق هذا الهدف, أو العمل على التأثير على أرباح المنشأة لكي تتوافق مع المحللين في السوق أو مع تنبؤاتها, إذ إن المحللين يعتمدون في معظم الأحيان على المعلومات التي تقدمها الإدارة لهم عن الأداء المستقبلي للمنشأة, وبالتاليً فإن هذه التنبؤات تشكل دافعا للإدارة للتقرير عن أرباح تتوافق مع الأرقام المحددة من قبل المحللين, بحيث يبدو الأمر بأن الإدارة تفي بضماناتها لتحقيق هذه الأرباح.

2-دوافع ترتبط بالترتيبات التنظيمية

تتضمن الدوافع التنظيمية لإدارة الأرباح عدة أنواع من الدوافع منها: حجم المنشأة, التنظيم على مستوى الصناعة إضافةً إلى وجود قوانين ضريبية معينة لقطاع إقتصادي معين, وبعض الضغوط التي تتعرض لها بعض قطاعات الاقتصاد, فقد يكون حجم المنشأة ونصيبها من السوق من العوامل الأساسية التي تدفع الإدارة إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح, وذلك الارتباط كل منها بالأعباء السياسية التي تتحملها المنشأة, والمرونة الأكبر في استخدام التغييرات المحاسبية, وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في المنشآت الكبيرة بعكس الحال في المنشآت الصغيرة، كما تخضع جميع القطاعات لأشكال معينة من التنظيم, إلا أن بعض هذه القطاعات تواجه إشرافاً تنظيمياً

يعتمد على استخدام الأرقام المحاسبية, لذلك فإن هذه المنشآت لديها الدافع لاختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح باتجاه التخفيض.

3-دوافع ترتبط بالترتيبات التعاقدية

تتضمن الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح كلا من عقود التمويل بالدين, وعقود مكافآت الإدارة, فمن الممكن أن تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح عن طريق اختيار التسويات المحاسبية لتعظيم تعويضاتها ومكافآتنا, فقد تتضمن العلاقة التعاقدية بين الإدارة والملاك نظاماً حوافز ترتبط بمقتضاه مكافأة المسؤولين عن الإدارة بنمو صافي الربح على أن يكون هناك حد أدنى وحد أقصى للمكافأة, ووفقاً لهذه العلاقة فإن الإدارة يكون لديها الدافع لزيادة القيمة الحالية لمكافآتها عن طريق زيادة الأرباح الحالية على حساب الأرباح في الفترات المستقبلية.

كما تقوم الإدارة بممارسة أنشطة إدارة الأرباح لتجنب مخالفة عقود الإقراض, ويعود السبب الجوهري لهذا الدافع هو أن المديرين متشجعون لزيادة الأرباح لتقليص القيود المفروضة في اتفاقيات الدين, أو لتفادي تكاليف مخالفة العقود, وبالتالي كلما اقتربت المنشآت من شروط المديونية المبنية على أساس الأرقم المحاسبية, كلما زاد ميل الإدارة إلى استخدام الطرق والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح التي تقرر عنها.[1]

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص أهم الدوافع القيام بممارسات إدارة الأرباح في النقاط الآتية:2

[1] Beneish, M.D. Earnings Management :A Perspectiv, Managerial Finance, 27, 2001, p16

[2] وبكر رزيقات، أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية على ممارسات إدارة الأرباح،مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 العدد 22 ، 2020،ص.ص532-533

1-دوافع الادارة :تقوم الإدارة بنقل الأرباح من فترة إلى أخرى للتأثير على أسعار أسهمها في السوق، خاصة إذا كانت المكافآت التي تتحصل عليها في صورة أسهم، فالمدراء يقومون بتعديل تقارير الأرباح من أجل زيادة مكافآت خيار الأسهم.

2-دوافع الاقتراض :تعد نظريةُ عقود الاقراض أحد الحوافز الأساسية التي تدفع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، ووفقا لفرضية عقود الدين التي تقدمها المحاسبة الايجابية فإن هذه العقود تؤثر على قرارات المديرين لاختيار السياسات والطرق المحاسبية، مثل تحديد حد أعلى للتوزيعات، أو لنسب السيولة، أو نسب المديونية، لذا فقد تفضل الشركة استخدام السياسات المحاسبية التي تعزز وتحسن من الربح المفصح عنه وتقلل من فرص انتهاك الشروط.

3-دوافع كبار حملة الأسهم :قد يؤثر تركز الملكية في أيدي القليل من كبار حملة الأسهم إلى الضغط على إدارة الشركة لتبني الطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح المحقق، وذلك لتغطية عمليات تسرب موارد هذه الشركات وأصولها لأيدي هؤلاء المساهمين الأكثر سيطرة.

4-التأثير على أسعار الأسهم: إن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين، والمحللين الماليين، للمساعدة في تقييم أداء الأسهم، يمكن أن يولد دافعا لدى المديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك في محاولة منهم للتأثير على أ على داء سعر السهم حيث أن تراجع القيم المالية للشركات يؤثر سلبا أسعار أسهمها.

5-دوافع أو حوافز التكلفة السياسية :هي التكاليف المرتبطة بسلطة الحكومة على مصادر الثروة من الشركات، وإعادة توزيعها على الأطراف الأخرى في المجتمع، إذ أن التقارير المالية هي مصدر المعلومات المستخدمة من الحكومة في تحديد الشركات لنقل

الثروة، كما تستخدم التقارير المالية من اتحادات العمال في دعم مطالبهم في زيادة الأجور،

6-انتهاك مواثيق أو شروط أو عهود الديون: أو ضحت الدراسات الميدانية أن احتمالات تحول الثروة من الدائنين إلى المساهمين ، تزداد مع زيادة نسبة رأس المال المقترض إلى رأس المال المملوك ، وعليه فان الشركات التي تكون فيها هذه النسبة مرتفعة ، تزداد فيها احتمالات عدم التقيد بشروط التعاقد ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة و يؤمن الدائنون مصالحهم في الشركات من خلال تحديد قدرتها على اتخاذ قرارات تتعارض مع مصالحهم ، وبصفة عامة أن هذه العهود هي أما سلبية أو ايجابية فالعهود السلبية تفرض على الشركات قيود معينة غالبا ما يعبر عنها في نسب وأرقام محاسبية ، مثل ، مستويات رأس المال العامل ، معدل تغطية الفوائد ، صافي حقوق الملكية ، هذه المواثيق أو العهود السلبية تمنع الاستثمار المستقبلي أو بعض الأنشطة المستقبلية مثل النفقات الرأسمالية ، اقتناء الموجودات ، توزيع الأرباح والديون الجديدة . [1]

[1] حكيم حمود فليح الساعدي،استخدام قانون بنفورد في كشف ادارة الارباح و انعكاسه على جودة التدقيق،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة، كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة بغداد،2013،ص.ص33-34

المطلب الثالث : طرق ادارة الارباح.

هناك ثلاث طرق لإدارة الارباح وهي[1]:

1-اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية : عندما يصدر معيار محاسبي جديد فانه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق ، و مع ذلك فانه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد ، و يتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر او الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

2- **التغييرات المحاسبية الاختيارية :** و تتضمن التحول من طريقة محاسبية الى طريقة محاسبية اخرى مثل التحول من طريقة الوارد أخيرا صادر أولا الى الوارد أولا صادر أولا.

3-إدارة الاستحقاقات: أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف ليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التى لها تأثير جوهرى على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التى يمكن أن تؤثر على الأرباح فى اتجاه أو آخر ما يلى[2]:

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم فى انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز ، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم فى انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح .
- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الانتاجى وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الانتاجى وقيمة الخردة ، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.

[1] فداوي امينة، قياس ممارسات إدارة الارباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر ، مجلة التنظيم و العمل، العدد 04، ص.ص49-51

[2] سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة على عملية إدارة ارباح مع دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2 ،المجلد:45 ، الاسكندرية، مصر، جويلية ، 2008 ،ص:13

- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالى يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح .
- يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدى الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح .
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل فى فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدى الى تدعيم الأرباح.
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالى تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.

و يذكر (خالد محمد اللوزي) في دراسته ان الادارة تنتهج اساليب عدة لإدارة الارباح بناء على النماذج الشائعة لاستخدام ادارة الارباح و هي:[1]

1-تنظيف القوائم المالية: و يتم اتباع هذا الاسلوب بسبب الاعتقاد بان المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة اذا اعلنت ارباحا سيئة في السنة في حال ما اذا اتبعها تحسن فعلي في السنوات اللاحقة.

[1] خالد محمد اللوزي،اثر ممارسة ادارة الارباح على اسعار الاسهم، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال-جامعة الشرق الاوسط، حزيران2013،ص.ص17-20

2-اعادة شراء الاسهم: بالرغم من ان عملية شراء اسهم الخزينة لا تؤثر على الارباح لكنها تؤثر على حصة السهمة من الارباح.

3-استخدام ادوات المشتقات المالية: يمكن استخدام المشتقات للحماية من بعض المخاطر الاعمال مثل تغيرات معدل الفائدة و التغير في سعر البضاعة و اسعار النفط و اسعار تحويل العملات الاجنبية.

4-التلاعب بالدفاتر: تستخدم الشركات بشكل عام عددا من الاساليب للتلاعب بأرقام حساباتها و ذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، او ضمان معدل معين من المكافأت، و من هذه الاساليب تعجيل الايرادات.

5-اسلوب استخدام التقديرات في المحاسبة: عندما تختار الادارة تقديرا في حده الاعلى لمجال المصروفات المقبولة تكون النتيجة تسجيل مصروف اكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الادنى في التقدير، و بالتالي يكون من الممكن تسجيل مصروفات اقل في الفترة التالية، و بهذا توجد الادارة ما تعرف ب(Cookie jar Reserve) يمكن استخدامها لاحقا لتعزيز الايرادات.

6-الرهان الكبير على المستقبل :تستخدم وسائل عديدة في هذه التقنية هي:-شطب تكاليف البحث و التطوير الجارية للشركة المملوكة،-دمج ارباح الشركة المملوكة في الارباح الموحدة للشركة.

7-**التعديل المستمر في المحفظة الاستثمارية:** تقتضي المعايير المحاسبية تصنيف هذه الاستثمارات اما: أ-اواراق مالية للمتاجرة تسجل اية تغييرات في قيمتها السوقية خلال الفترة المالية،ب-اوراق مالية متاحة للبيع تسجل اية تغييرات في قيمتها السوقية خلال افترة المالية في ذيل قائمة الدخل و ليس في الدخل التشغيلي.

8-تجنب مشاكل الشركات التابعة:تستخدم سائل عدة للتخلص من الشركات التابعة.

9-البيع و اعادة الاستئجار و مبادلة الأصول : يمكن ان يتم ذلك من خلال: البيع الكامل،البيع مع اعادة الاستئجار، مبادلة اصول انتاجية.

10-الدخل التشغيلي مقابل الدخل غير التشغيلي :يتطلب الامر الفصل بين البنود التشغيلية و غير التشغيلية في قائمة الدخل بحيث تتاح الفرصة لادارة الشركة للتحايل على الارباح عند اتخاذ القرارات حول البنود التشغيلية للدخل من خلال التلاعب لتصنيف بعض البنود.

11-السداد المبكر للدين:تتطلب المعايير المحاسبية ان يسجل هذا الربح او انحساره كبند غير عادي بقائمة الدخل و يمكن للمديرين ان يحتالوا على الارباح باختيار الفترة المالية المناسبة التي يتم فيها تسديد الدين مبكرا.

المبحث الثاني : اساسيات ادارة الارباح.

بعدما تطرقنا الى مفهوم ادارة الارباح و تحديد دوافعها فضلا عن طرق ادارتها،سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب متمثلة في المطلب الاول بذكر العوامل المؤثرة في ادارة الارباح و تم التطرق الى المطلب الثاني الى اخلاقيات ادارة الارباح و اهدافها ، بينما كرس المطلب الثالث الى تحديد نتائج ادارة الارباح.

المطلب الاول : العوامل التي تؤثر في ادارة الارباح.

هناك العديد من العوامل التي تؤدي الى قيام ادارة الشركات بإدارة الارباح، فضلا عن تنوع اساليب ممارستها، و ان هذه الاساليب تقع في جانبين، الاول منها يقع خارج المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما، اما الجانب الثاني فيتمثل بالممارسات التي تقع في اطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما

و المعايير المحاسبية، و تشغل الادارة المرونة في تلك المبادئ و المعايير لاختيار التطبيقات التي تحقق رغباتها. و سنتناول في ادناه العوامل التي تقود الشركات لممارسة ادارة الارباح كما يلي:[1]

1-الغموض في القواعد المحاسبية: ان التشريعات و القواعد المحاسبية التي توضع لتوجيه التطبيق المحاسبي، غالبا ما تصاغ بشكل غامض و مرن، و انها تهدف فقط الى تضييق الخيارات المتوفرة، كما انها تتطلب الاستخدام المتسق للإجراءات المحاسبية، لكنها لا تهدف الى تنميط جميع الطرائق المحاسبية، فهي تترك انطباعا لتوحيد الممارسات المحاسبية، لكنها في الواقع تنطوي على معالجات محاسبية مختلفة لمسالة واحدة، وبذلك فانها تفسح المجال لممارسة المحاسبة الابداعية.

2-التقدم في التكنولوجيا او في اساليب الاعمال: ان التكنولوجيا و اساليب العمل تتقدم بشكل اسرع من التشريع و القواعد المحاسبية، و ان المحاسبة كحقل معرفي اجتماعي تتأخر عن طرق الاعمال التي تتقدم بشكل سريع.و في غياب التشريعات و القواعد المحاسبية المواكبة لتلك التطورات لم يكن هناك امام الممارسين المحاسبين خيارا سوى استخدام طرق المحاسبة الابداعية للمحاسبة عن القضايا التي تنشا جراء التطورات التكنولوجية و اساليب العمل.

3-رعاية العهدة مقابل التنافس في تخصيص الموارد: عند المنافسة على الموارد الاقتصادية الشحيحة، تواجه الشركات ضغوطا للإبلاغ عن نتائج مرضية، فالكشوفات المالية لم تعد مجرد سجل لأداء الشركة و لحالتها المالية، ففي الاسواق التنافسية ان

[1] عباس حميد يحيى التميمي و اخرون، ادارة الارباح –عوامل نشوئها و اساليبها و سبل الحد منها ، ذات السلاسل للطباعة و النشر، الكويت، 2015،ص.ص34-36.

الكشوفات المالية ينبغي ان تجعل كلا من المستثمرين الحاليين و المرتقبين راضين بتدفقات الدخل الممهدة و مستوى النمو.

4-الراية الحمراء : يشير مفوه الراية الحمراء الى الضعف في استراتيجية حوكة الشركات و اجراءات الرقابة الداخلية و المشكلات في اسلوب او نمط الادارة، فضلا عن تطبيق ممارسات لا تتوافق مع المعايير المحاسبية و مشكلات مالية تواجهها الشركة.فعلى الرغم من ان حوكمة الشركات وجدت لحل مشكلات الوكالة و للحد من عمليات الفساد المالي و الاداري، الا ان الآليات الضعيفة للحوكمة تؤدي الى ضعف في تطبيقها، و بذلك يسمح للإدارة في ممارسة ادارة الارباح و العكس صحيح بالنسبة لحوكمة الشركات الجيدة.

و تذكر (عزيزة رزق) في دراستها ان ادارة الارباح تتأثر بعوامل و متغيرات كثيرة، و من العوامل المؤثرة على ادارة الارباح الحقيقية ما يلي:[1]

1. طبيعة المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات العلمية و المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة.
2. ضعف المؤشرات المالية المعتمدة على الارباح، نتيجة عدم توفر الدقة في القياس المحاسبي، و بالتالي التأثير السلبي على حركة سوق الاوراق المالية نتيجة لعدم وضوح الوضع الحقيقي الحالي و المستقبلي للشركات.
3. تعارض اهداف الادارة مع اهداف المستثمرين و بعض الاطراف الاخرى ذات العلاقة في كثير من الاحيان.

[1] عزيزة رزق محمود علي، اثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات ادارة الارباح الحقيقية، المجلد العاشر، العدد الثالث-الجزء الثاني،2019،ص314

4. عدم توافر الخبرة المحاسبية في بعض الحالات لدى المستثمرين، و بالتالي عدم قدرتهم على فهم نتيجة الممارسات التي تقوم بها الادارة لتحقيق اهدافها، وهذا قد يعرض مصالحهم للضرر البالغ.
5. الاستغلال السيئ لظاهرة الملكية الغائبة في الشركات المساهمة و التي تتميز بانفصال الملكية عن الادارة، و تحقيق سيطرة الادارة بما يحقق اهدافها و تجاهل اهداف الفئات الاخرى.
6. اخفاء الكثير من المشكلات التي تواجه الشركات بغرض اظهارها بصورة جيدة و اظهار الاداء الاداري بشكل افضل، مما يؤثر في قدرة الشركة على الاستمرار و النمو في المستقبل.

المطلب الثاني : اخلاقيات ادارة الارباح و اهدافها

اولا-أخلاقيات إدارة الأرباح

نظرا لما يتمتع به المديرون من صلاحيات كبيرة وطلقة داخل الشركات فإنهم الأقدر على الفهم والإلمام بكل المعلومات المتعلقة بأعمال تلك الشركات الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن يكون لدى هؤلاء المديرين إستراتيجية إفصاح عن تلك المعلومات لأطراف الخارجية التي ينقصها الكثير من الخبرة والإلمام بمجريات الأحداث داخل الشركات، التي إما أن يكونوا فيها مساهمين أو مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك. كما ينبغي لهذه الإستراتيجية ان توازن بين الشفافية والإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المادية للشركة في الوقت الملائم من ناحية والسرية التي تتطلب حماية المعلومات التي يجب الإنتاج للجميع من ناحية اخرى، حيث ان الحفاظ على هذا التوازن هو الرافد الرئيسي للحاكمية المؤسسية الجيدة داخل الشركة. إن الوضع الاخلاقي لإدارة الارباح هو موضوع خلاف كبير يعتمد على إذا ما كانت ممارستها مبررة اخلاقيا ام لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك التحسين

الجوهري لبعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجيتها المستقبلية، أو التضليل المتعمد للإطراف ذات العلاقة . وفي كل الأحوال فإن الخداع ليس دائما لا اخلاقيا، لكنه بحاجة إلى تبرير، فعندما يتوفر بديل عن الخداع، لا يمكن ان نجد مبررا لممارسة الخداع.[1]

ان ما يميز ادارة الأرباح عن غيرها من الممارسات مثل : تمهيد الدخل، وتنظيف القوائم المالية، وغيرها(أنها تتم في السر عادة)، أي انه ليس هناك إعلان عن الأرباح التي قد أديرت، وكذلك ليس هناك إفصاح عن الأساليب التي استخدمت و لا عن القيمة التي تم تعديلها. وبالتالي نستنتج إن إدارة الأرباح ليست مبررة اخلاقيا وذلك بسبب أنها تتم في السر و لايفصح عنها بأي شكل من الأشكال الأمر الذي يؤدي إلى التضليل و الخديعة وقد يقول قائل ببن هناك تناقضا بين الجزم التام بعدم وجود مبررات اخلاقية لإدارة الأرباح وخاصة إذا ما اقترنت بوجود تضليل وتعتيم على بعض الأحداث الاقتصادية الهامة والتي قد تضر كثيرا بمصالح مختلف الأطراف. أما بخصوص الممارسات التي لا تقترن ببعض التضليل او الخداع فهي تخرج عن الأساليب ذات العلاقة بإدارة الأرباح إلى اجتهادات شخصية من أجل التحسين فقط وليس إلحاق الضرر[2].

ثانيا- اهداف ادارة الارباح

تهدف الادارة من خلال ادارة ارباحها كإجراء متعمدة الى تحقيق العديد من الأهداف و هذا الاجراء المتعمد هو ما تسمح به المعايير المحاسبية، و بما يتلائم مع الظروف

[1] Gaa, J., & Dunmore, P, "The Ethics of Earnings Management", Chartered Accountants Journal, Vol.86, No. 8:، 2007،P60

[2] هبة عمر محمد التل، اثر ادارة الارباح على الاسعار السوقية للاسهم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال-جامعة الشرق الاوسط،2015، ص27.

المحيطة بالشركة و الذي من خلاله تسعى الادارة الى تحقيق اهداف ادارة الارباح و مضامينها و التي يمكن عرضها في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (2-1) يمثل اهداف ادارة الارباح و مضامينها

الاهداف	المضامين
تخفيض التكاليف السياسية	• من اجل تلبية متطلبات الحكومة و المتمثلة بالضغوطات. • تلبية متطلبات تحقيقات و اشراف الجهات التنظيمية مثل كفاية راس المال. • تخفيض ضريبة الدخل
تكاليف الحصول على الاموال (استيفاء شروط الدين)	• تحديد عقود الدين و تجنب الاهتلاكات المالية. • تلبية متطلبات و شروط اتفاقية الديون و القيود على سداد توزيعات الارباح
تعظيم ثروة المديرين	• من خلال تعظيم اجمالي الاجور و الحوافز و المكافآت في الآجال القصيرة. • زيادة الامن الوظيفي للإدارة.

المصدر: خالد محمد اللوزي، مرجع سابق الذكر،ص22.

[1] خالد محمد اللوزي، مرجع سابق الذكر، ص.ص21-22

المطلب الثالث : مخاطر ممارسات ادارة الارباح و نتائجها

على الرغم من أن إدارة الأرباح تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:[1]

1- **تخفيض قيمة المنشأة :** توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المؤسسة بغرض التاثير على الارباح قصيرة الاجل الا انها يمكن ان تؤدي في الاجل الطويل الى الاضرار بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة.

2- **تلاشي المعايير الأخلاقية :** حتى و ان كانت ادارة الارباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية فالمؤسسة التي تدير ارباحها ترسل رسالة للعاملين بان اخفاء و تضليل الحقيقة هي ممارسة مقبلولة و يخلق المديرين مناخا اخلاقيا يسمح بوجود انشطة اخرى مشكوك فيها.

3- إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية عن الإدارة العليا

4- **العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية :** في السنوات الاخيرة فرضت بورصة الاوراق المالية الامريكية عقوبات صارمة على المؤسسات التي قامت بإدارة ارباحها، فعلى سبيل المثال اوائل التسعينيات وقعت البورصة غرامة مالية قيمتها مليون دولار على مؤسسة. W.Rو طلب منها اعادة حساب ارباحها و الاعلان عنها، و السبب ان المؤسسة ما بين 1990-1992 قامت بتخفيض ارباحها المعلنة و ذلك بستجيل احتياطات غير صحيحة قيمتها 55 مليون دولار و بين السنة 1993 و 1995 قامت بإعادة الاحتياطات الى الارباح و ذلك مقابلة الارباح الفصلية المستهدفة.[2]

[1] محمد عماد صلاح عبد الحفيظ، ادارة الارباح-بحوث و مسائل،جامع الكتب الاسلامية،القاهرة-مصر،2008،ص15

[2] بوقابة زينب، اليات حوكمة المؤسسات و الحد من ممارسات ادارة الارباح، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و امالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 08،العدد2019،01،ص211

و حسب دراسة (هبة عمر) تؤكد إن الممارسات السلبية لإدارة الارباح تحيطها مجموعة من المخاطر التي تؤثر على المنظمة وتتماثل فيما يلي[1]:

1-**مخاطر البيئة المحيطة:** وهي تتمثل في المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على بيئة الأعمال وتتمثل بما يلي :

- إن لزيادة مؤشر الأرباح بصورة غير حقيقية وعادلة ينتج عن ارتفاع التكاليف السياسية وزيادة في معدلات الضرائب وبالتالي التاثير على التدفقات النقدية ومن ثم على توزيعات الأرباح.
- إن فقدان الثقة في إحدى المنظمات العاملة لإحدى الدول سوف يمتد تأثيره على جميع المنظمات في البيئة المحيطة..

2- **تخفيض قيمة المنشأة:** توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشاة بغرض التاثير على الارباح قصيرة الأجل و الا انها يمكن ان تؤدى في الأجل الطويل إلى الاضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشاة، فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام المنشاة ببيع المنتج في 30 ديسمبر بشروط كان من الممكن ان تكون افضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في 2 يناير. كذلك فإن تاخير المصروفات الاختيارية يمكن ان يؤدي في الأجل الطويل إلى الاضرار بأداء المنشاة فتأخير الصيانة و البحوث والتطوير وتدريب العاملين قد يؤدي إلى تعطيل المعدات، و خسارة حصة المنشاة في السوق و تخفيض الإنتاجية.

3-تلاشي المعايير الاخلاقية: حتى وان كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الاخلاقية. فالمنشاة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بان اخفاء و تظليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة. ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخا اخلاقيا يسمح بوجود أنشطة مشكوك فيها.

[1] هبة عمر محمد التل، مرجع سابق الذكر،ص.ص28-30

فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في احد الايام يخسر السلطة الاخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها .و ايضا يمكن ان تصبح إدارة الأرباح منحدرا زلقا جدا فاساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبيا تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى ان تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

4- اخفاء مشكالات الإدارة التشغيلية: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط وإنما تمارس ايضا على مستوى الإدارة التشغيلية. فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد ألداء السيئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأبحاث في المستويات الإدارية الدنيا، اخفاء مشكلات التشغيل عن الإدارة العليا فتبقى الاخطاء بدون تصحيح والمشكلات بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

.5- المخاطر الداخلية للمنظمة: وهي تلك المخاطر التي تؤثر على المنظمة وتتمثل فيما يلي: [1]

- ارتفاع مخاطر التشغيل: المتمثلة بانخفاض أعداد المساهمين نتيجة فقدان الثقة في المنظمة مما يؤثر على ارتفاع تكاليف راس المال وفقدان القدرة التنافسية و التأثير السلبي على هامش الارباح و الضغط على التدفقات النقدية مما يؤثر على توزيعات الأرباح.
- ارتفاع مخاطر الأداء : المتمثلة بتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المنظمة سواء الاستثمارية منها أو التمويلية.

[1] دهم ، نعيم، الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية"، مجلة البنوك في الأردن، المجلد 23،العدد 03. 2004،ص33.

- ارتفاع مخاطر السيولة: والمتمثلة في طلب المساهمين ألموالهم وبالتالي تحويل مجموعة كبيرة من الإيداعات الطويلة والمتوسطة الأجل التي تعتمد عليها المنظمات في نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية إلى أموال واجبة السداد مما يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة
- ارتفاع مخاطر الإدارة: بما ان ممارسات إدارة الأرباح تمت من قبل الإدارة فسوف يتولد لدى المساهمين وأصحاب المصالح بان هنالك سيطرة فردية من قبل الإدارة على أموالهم ومصالحهم وبالتالي هذه الإدارة عديمة الكفاءة في إدارة المنظمة مما يدفعهم إلى تغييرهم أو مقاضاتهم إذا لزم الأمر.

خلاصة

على ضوء ما سبق و من خلال عرض مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها يمكننا القول أن بعضها يعود بالمنافع على المديرين نتيجة حصولهم على مكافآت وحوافز أكثر مما يستحقون، أما بعضها الآخر فيعود بالنفع على الشركة ككل نتيجة لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها وزيادة قيمتها مما يؤدي إلى انتقال الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى.و تظهر ممارسة ادارة الارباح التي تركز على تجميل المعلومات المحاسبية المعلن عنها بغرض التأثير على سلوك المساهمين و مختلف اصحاب المصالح بما يؤثر على اسعار الاسهم من خلال قرارات المساهمين و تحقيق اهداف الادارة.

الفصل الثالث :

ابعاد اليات الحوكمة و علاقتها بإدارة ارباح المؤسسة

تمهيد

تمارس ادارة بعض الشركات ادارة الارباح لتحقيق الكثير من الاهداف مثل الوصول الى مستوى التنبؤات التي سبق اعلان عنها او لحصول على بعض المزايا المرتبطة بالإرباح المرتفعة مثل المكافات و العمولات، و بالتالي فان عملية ادارة الارباح تعني قيام الادارة بالتأثير او التلاعب على المعلومات المحاسبية الواردة بالكشوفات المالية.

يمكن الحد من ادارة الارباح من خلال اليات الحوكمة الشركات الداخلية و الخارجية، و تختص الاليات الداخلية بالشركة نفسها و تشمل على اليات تحقيق الرقابة على سلوك الادارة و كبار حملة الاسهم في الشركة و الحد من استغلال مواردها بالتباطئ مع الادارة في تحقيق المنافع الخاصة بهم،و سوف يتم بيان اثر تطبيق كل الية من اليات الحوكمة الشركات في الحد من ممارسة ادارة الارباح في هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الاول: دور الية الافصاح و الشفافية في ادارة الارباح المؤسسة.

المبحث الثاني : تفعيل اليات حوكمة المؤسسات للحد من ممارسات ادارة الارباح.

المبحث الأول: دور الية الافصاح و الشفافية في ادارة الارباح المؤسسة.

زاد اهتمام الجهات العلمية والمهنية بموضوعي الشفافية والإفصاح وهذا الاهتمام لم يأتي من فراغ حيث أن العديد من الجهات الخارجية كالمساهمين والمستثمرين يعتمدون بشكل كبير على قراراتهم ما تنشره الشركات من معلومات، وعدم الرقابة على متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات الواردة في القوائم المالية مضللة بالتالي ينعكس على قراراتهم مما يجعلهم يتخذون قرارات غير صائبة تجعلهم يخسرون استثماراتهم وأموالهم.

المطلب الاول : دور الية الافصاح في ادارة الارباح.

اولا-تعريف الافصاح المحاسبي.

الإفصاح في اللغة العربية البيان والظهور والوضوح وما تبين به من الشئ من الدلالة وغيرها. الإفصاح هو الإعلان عن الشئ أو ينشره1.

الافصاح المحاسبي هو:" عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش و الملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية والتي ليست لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة"[2]

يقصد بالإفصاح المحاسبي بشكل عام بأنه :" اتباع سياسة الوضوح الكاملة و الشفافية في اظهار الاحداث و العمليات المالية التي تمت بالشركة خلال السنة المالية عند اعداد و عرض التقرير المالي مما يساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات عند جمع فئات اصحاب المصالح".[3]

---

[1] عثمان عبده حسن، الافصاح العام اهميته لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا-جامعة النيلين-الخرطوم،2002،ص34.

[2] دواق سميرة و اخرون، الشفافية في الافصاح لتحقيقي جودة المعلومات المحاسبية،مجلة العلوم الادارية و المالية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة،المجلد03، العدد01، 2019،ص13.

[3] ماجد مصطفى علي الباز، العلاقة بين الافصاح الاختياري و ادارة الارباح في ضوء نظرية اصحاب المصالح،مجلة الدوريات المصرية، مقال رقم 11، العدد21، المجلد07،جمهورية مصر العربية،خريف 2017،ص574.

ويعرف باحث أخر العرض والإفصاح العام في الفكر المحاسبي على: " انه الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت عليها المنشأة في أعداد التقارير والقوائم المالية كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك المعلومات وذلك بصورة شاملة وعادلة تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم.

ويعرف llendrikson الإفصاح بأنه: "عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع عل ى تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته عل ى سداد التزاماته."

يشمل الافصاح المحاسبي بشكل عام جميع البيانات و المعلومات الكمية و الكيفية المنشورة بالقوائم و التقارير المالية في نهاية السنة المالية للشركة، و ينقسم الافصاح المحاسبي الى افصاح الزامي و يمثل الحد الادنى من البيانات و البيانات الواجب ادراجها بالتقرير المالي بموجب المعايير و القواعد المحاسبية المطبقة في الدولة، و افصاح اختياري يمثل اي بيانات او معلومات تتخطى حدود المعايير و القواعد المحاسبية.[1]

ثانيا–طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية : يتم الإفصاح عن المعلومات التي تؤثر على قرارات المستخدم في القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخر ى مكملة تلحق بها. كما يتطلب الإفصاح عن المعلومة الواحدة إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية كالأتي2 :

[1] GE.Wqnd kim ,real earning management and the cost of new corporate bonds,journal of business research 67 ,2014,p641

[2]رقية الامين خوجلي عبد الله ،اثر الرقابة الداخلية في زيادة الافصاح و الشفافية عن العمليات في الشركات المساهمة المحدودة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات التجارية–جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،2017،ص.ص53–54.

1. أن يتم عرض المعلومات المالية يسهل فهمها .
2. أن يتم ترتيب المعلومات المالية بصورة منتظمة ومرتبة ومنطقية حتي تسهل قراءتها.
3. أظهار جميع المعلومات المالية الهامة والضرورية وعرضها في مكان يسهل الوصول إليه حت ى يتمكن مستخدمو هذه المعلومات من الاستفادة منها .
4. توفر المعلومات بشكل ملائم وواضح للمستفيدين من خلال التحديث المستمر لمحتويات الموقع .
5. بيان أثر الإحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو ملحقاتها تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض تحل محل بعضها حيث يتوافق مستخدم أي من هذه الأساليب عل ى طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، توجد معلومات أساسية يجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية وهي القوائم المالية ومعلومات أخرى ثانوية يتطلب الإفصاح عنها ولكن في ملحقات القوائم المالية أو في الهوامش .
6. عرض بنود القوائم المالية لها دور كبير في تمكين مستخدمي القوائم المالية من الوقوف على تفاصيل المكونات لكل قائمة وعل ى معدي القوائم المالية تعيين العناصر التي يجب أن تتضمنها .
7. تحديد طريقة الإجمال أو التفصيل لهذه العناصر وماهية الأرقام المالية التي تعتبر ضرورية من حيث الحاجة للإفصاح عنها وكذلك تبويب هذه العناصر، وتأتي الإيضاحات التي ترفق معها لتكمل وتوضح تلك العناصر وهي إما أن تكون في شكل أرقام توضيحية لما لا يمكن إدراجه في القوائم المالية أو في شكل وصفي للسياسات المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية عليها كما قد تشتمل على إيضاحات ومعلومات عامة عن المنشأة حتي يتسنى لمستخدم القوائم المالية ذكر المجال الذي تعمل فيه المنشأة ويمكنه المقارنة بنتائج المنشات الاخرى التي تعمل في نفس المجال .

8. تحديد متطلبات العرض في القوائم المالية وتحديد طرق الإفصاح المحاسبية .

ثالثا-ابعاد و انعكاسات الافصاح الاختياري على التقارير المالية

تتمثل ابعاد و انعكاسات الافصاح الاختياري في المميزات التي يحققها لأصحاب المصالح و الشركة على حد سواء، و يمن تحديد هذه المميزات في النقاط التالية:[1]

- ✓ دعم المستوى الادراكي لأصحاب المصالح و تحسين توزيع الموارد الاقتصادية خاصة بعد زيادة اهمية الافصاح الاختياري كأحد عوامل جذب المستثمرين.
- ✓ تخفيض تكلفة راس المال، حيث ان التوسع في الافصاح بوجه عام بالتقرير المالي يؤدي الى توفير معلومات كافية لأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ✓ الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الادارة و اصحاب المصالح.
- ✓ تخفيض مخاطر الاستثمار في الاوراق المالية، حيث ان التوسع في توفير معلومات تحليلية حالية و مستقبلية بالتقرير المالي يساهم في دعم الصورة الذهنية لدى اصحاب المصالح عن الشركة مما ينعكس ايجابا عن القيمة السوقية لأسعار الاسهم.
- ✓ تتبلور اهمية الافصاح في قدرته على تفسير و توضيح البيانات و المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم و التقارير المالية بموجب الافصاح الالزامي و خاصة لفئات اصحاب المصالح ذات الخلفية المالية المحدودة.
- ✓ يتأثر مستوى الافصاح الاختياري بالمنافع المتوقعة و الاخطار المرتبطة به، و مدى استفادة اصحاب المصالح منه.

[1] ماجد مصطفى علي الباز، مرجع سابق الذكر،ص576

المطلب الثاني : دور الية الشفافية في ادارة الارباح

لاتخاذ القرارات المختلفة للاستثمار أو الإقراض أو التعامل مع الشركات، ولذلك اهتمت المعايير المحاسبية المختلفة برعاية هذه الفئة وتامين حصولها على الحد المناسب من المعلومات عن طريق وضع المعايير والإرشادات اللازمة لتقديم الإفصاحات اللازمة والكافية لهؤلاء الإفراد وهو ما يسمي الإفصاح العادل أو الشفافية.

اولا–مفهوم الشفافية :الشفافية الإدارية من المفاهيم الحديثة والمتطورة التي يتوجب على الادارات الواعية ضرورة الأخذ بها لما لها من أهمية في إحداث التنمية الإدارية الناجحة، إضافة إلى مساهمتها في تنمية التنظيمات الإدارية والوصول إلى بناء تنظيمي سليم قادر على مواجهة التحديات الجديدة و التغيرات المحيطة، كالفساد الإداري، والروتين و الملل، والغموض في أساليب العمل وِ اجراءاته.

نعني **بالشفافية:** الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات، وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة آداء الحكومة نيابة عن الشعب، وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة و المراقبة المستمرة[1].

و تعني ببساطة شديدة توفير المعلومات اللازمة ووضوحها وإعلان تداولها عبر جميع وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة والمسموعة والتصرف بطريقة مكشوفة وعلنية[2].

و بهدف نشر الشفافية و نشر المعلومات الخاصة بالميزانية تم انشاء برنامج معلوماتي لاعداد الميزانية و تم انشاء وكالة معلوماتية للمالية العامة مكلفة بتصميم ونشر النظم المعلوماتية الخاصة بالميزانية الجديدة[1]

[1]بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالاهداف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية لعلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير –جامعة تلمسان،2014،ص24.

[2]قميني وهيبة، الحكم الراشد و مساهمته في ترشيد الانفاق العام، مذكرة مقدم لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير –جامعة ام بواقي،2014–2015،ص16

وقد عرف أحد الباحثين الشفافية علي أنها:- "القدرة علي نشر المعلومات المالية وغير المالية الحالية والمستقبلية الخاصة بمنظمات الأعمال والتي تتصف بالملائمة والمصداقية من خلال التقارير والقوائم المالية المختلفة وباستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وغيرها من الوسائل الإعلامية لضمان وصولها إلي مختلف المهتمين بها من داخل وخارج المنظمة بشكل عادل وفي التوقيت المناسب ، وذلك لتحقيق الرقابة علي أداء المنظمة ودعم الثقة بها وتخفيض عدم التأكد ، والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة دون الإضرار بمصلحة أي طرف آخر من الأطراف المتعددة"[2].

مما سبق يمكن تعريف الشفافية بأنها:- "عملية عرض البيانات الداخلية بالمنظمة بوضوح كامل ، بالإضافة إلي الإفصاح عن المعلومات المؤثرة علي أسعار الأسهم في التوقيت المناسب بحيث لا يحقق أي طرف من الأطراف مكاسب غير عادية علي حساب باقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمنظمة الأعمال "

ثانيا- طرق دعم وتحسين الشفافية و معوقاتها

1- طرق دعم وتحسين الشفافية

توجد عدة أساليب وإجراءات لتحسين رفع مستوي الشفافية في أداء المنشأة تتمثل في الأتي:[3]

- دعم وتطوير النظام القانوني بالمنشاة والعمل علي القيام بالدراسات المقارنة والتوصيات بإصدار قوانين جديدة بشأن محاربة الفساد وضمان المزيد من

---

[1]صحراوي جمال الدين واخرون،دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة بالجزائر،مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد03، العدد02، 2019،ص134

[2]خليل محمد أحمد ، 2008 ، "مؤشرات إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، العدد الثاني ، ص 215 .

[3]محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر،2006 ،ص52.

الشفافية وضرورة تطوير آليات واضحة يتم بمقتضاها تطبيق القوانين من خلال الجهاز القضائي الفعال.

- تكوين لجان النزاهة في المنشات المختلفة، وذلك من خلال تنمية الممارسات الإدارية الأخلاقية والالتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة، وتهدف اللجان إلى التغلب على المشاكل المالية والتصدي لها في حال حدوثها بالإضافة إلى معالجة الحالات التأديبية المختلفة، وحالات سوء استخدام السلطة والفساد الإداري .
- تنمية القيم الدينية والتركيز علي البعد الأخلاقي في محاربة الفساد وذلك لأن معظم حالات الفساد تتم بسرية وبطرق عالية المهارة فيكون من الصعب وضع تشريعات وقوانين تقضي على أنماط الفساد بصورة تامة في ظل السرية واستغلال التقدم التقني في تغطية الفساد.
- تهيئة بيئة عمل صحية وإرضاء العاملين والمتابعة و الموضوعية، وبث روح الجماعة، فالموظف الذي يتحقق له الرضاء الوظيفي يكون أكثر حرصاً من غيره على الالتزام بالممارسات الإدارية السليمة والابتعاد عن الممارسات الفاسدة، كما أن المتابعة المستمرة لأداء العاملين في المراحل المختلفة تساعد على اكتشاف الانحرافات، والتزام العاملين داخل منشاة معينة والعمل معا كفريق واحد يكون من الصعب معه انتشار الفساد .
- دراسة وتطبيق آليات المكاشفة والمصارحة من خلال التأكد من التزام موظفي القطاع العام بمسؤولياتهم عن نشر المعلومات للمواطنين عبر آليات منظمة قانوناً والرد عل ى استفساراتهم .
- تنمية وعي موظفي القطاع العام والمتعاملين معه بمختلف أشكال الفساد ومعرفة الأدوات والأساليب اللازمة لمكافحة وأهمية بناء الشفافية في الأنظمة الإدارية

والمالية وكذلك فوائد تطبيق قيم الشفافية والنزاهة ونظم المحاسبة في محاربة الفساد.

2- **معوقات الشفافية** : هنالك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وهي تنتشر بصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية[1]:

- الفساد: حيث تتسم الدول الناشئة والتي خرجت مؤخراً من مرحلة الحزب الواحد والتخطيط المركزي وهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج، بصفات متعددة لا تدري إن كان بعضها سببا للفساد أم نتاجا لها، مثل الفقر الشديد وعدم احترام القانون وما سيتتبعه من مظاهر البلطجة والإرهاب النفسي والخوف من الحكومة والتهديد بالعزل أو الحبس وانتشار الشائعات ذات الأثر السلبي على الروح المعنوية والرشوة والمحسوبية وسيطرة رأس المال الخاص على معظم السياسيين، إن هنالك علاقة أكيدة طردية بين العولمة والحرية وعلاقة عكسية بين العولمة و الفساد.
- الجهل: حيث أن العديد من القائمين عل ى الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء عل ى المستوي الخاص أو العام هم نتاج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة في الستينات والسبعينيات وإن أفراد الشعب كمنتجين أو كمستهلكين لهذه السلع والخدمات كان يهمهم فقط أثناء ذلك المرحلة الحصول علي المنتج أو الخدمة بأفضل نوعية وأقل سعر دون الإلمام بالحد الادنى من المعلومات اللازم توفيرها للمستهلكين (بلد المنشأ . الصلاحية ... الخ) وهي الحقبة التي كانت لا تقيم وزنا للمواطن ولا لحقه في الحصول على الحد الادنى من الشفافية المطلوبة ليس فقط بخصوص ما يستهلكه وإنما بشان أحوال الدولة بصفة عامة .

[1] رقية الامين خوجلي عبد الله، مرجع سابق الذكر،ص.ص79-78

- . ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها ومن المفيد الإشارة هنا الى أن القوانين الحالية على سبيل المثال لا تجرم جنائياً استغلال المعلومات الداخلية في الشركات المتداولة بالبورصة أو الممارسات الاحتكارية أو غيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الشفافية أو سوء استخدام هذا الغياب.

ثالثا-الإطار المقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تتحقق الشفافية للحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تطوير الإيضاحات والجداول الإضافية المرفقة وذلك علي اعتبار أن المعايير المحاسبية تنال اهتماما كبيراً من جانب الهيئات العلمية والمهنية العالمية دون أن تنال الإيضاحات والجداول الإضافية المرفقة نفس الدرجة من الاهتمام وبالتالي فإن الإطار المقترح في هذا الشأن سوف يتناول ثلاثة جوانب أساسية هي:[1].

1-توصيات خاصة بتطوير بعض المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقياس والإفصاح المحاسبي: والتي يمكن أن تعطي الفرصة للإدارة لاستخدام بدائل للقياس قد تسبب اختلاف نتيجة الأعمال عن النتيجة الحقيقية لمنظمات الأعمال. تتعلق المعايير المحاسبية وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح إلي النقاط التالية:[2] .

أ. ضرورة أن تهتم الهيئات العلمية والمهنية بإعادة صياغة المعايير المحاسبية بحيث يراعى فيها تحديد ووضوح طرق القياس المحاسبي وبما لا يدع مجالاً للاجتهاد من جانب القائمين علي تطبيق تلك المعايير في الواقع العملي.

[1] سامي محمد احمد غنيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال - دراسة اختباريه، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، العدد الأول - المجلد الثاني - يناير 2011 م،ص.ص35-40.

[2] محمد أحمد إبراهيم ، 2005 ، "مدخل مقترح لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية - دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة مجلة الدراسات والبحوث والتجارية ، كلية التجارة - جامعة بنها ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد الثاني، ص.ص215-268.

ب.ضرورة الحد من بدائل وطرق القياس المحاسبي للعنصر الواحد من عناصر القوائم المالية مثل طرق تقويم المخزون المتعددة والتي تسمح المعايير المحاسبية بتطبيق أي منها ، مما يترتب عليه إختلاف النتائج بسبب استخدام طريقة معينة دون الطرق الأخرى .

ج. ضرورة الاهتمام بالأساس النقدي باعتباره أحد الأسس التي يمكن استخدامها في القياس المحاسبي والمقابلة بين الإيرادات والمصروفات لتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة ، ودراسة مدي إمكانية استخدامه للقضاء علي معظم المشكلات الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق في الغالبية العظمى من منظمات الأعمال ، أن تطبيق أساس الاستحقاق واستخدامه في المحاسبة يعد سبباً رئيسياً في ممارسة إدارة الأرباح خاصة وأنه يتيح الفرصة للإدارة للتدخل في كثير من الأمور مثل التدخل في توقيتات الاعتراف بكل من الإيرادات والمصروفات والتدخل في عملية المقابلة ، والتدخل في تقدير بعض البنود مثل المخصصات والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة ، إلي غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلي إختلاف نتائج القياس المحاسبي في التقارير والقوائم المالية.

د. ضرورة أن تقوم الهيئات العلمية والمهنية المعنية بوضع المعايير المحاسبية بصياغة معيار محاسبي يتضمن بعض المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في قياس والكشف عن عمليات ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال ، خاصة أن تلك المؤشرات قد تتسم بالبساطة واليسر وسهولة الفهم والاستخدام عندما يتم صياغتها في ضوء المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة لمنظمات الأعمال ، وهذا ما قد لا يمكن تحقيقه للأساليب الإحصائية والرياضية التي يصعب علي الأطراف المعنية استخدامها في التنبؤ بعملية ممارسة إدارة الأرباح في منظمات الأعمال.

2- التوصيات الخاصة بتطوير الإيضاحات والقوائم الملحقة أو الملاحظات الهامشية : وذلك بهدف تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية بما ينعكس بصورة إيجابية علي تقليص أو الحد من الممارسات إلتي قد تلجأ إليها إدارة المنظمة في عملية إدارة الأرباح. إلي جانب أنها تعمل علي تحقيق ما يلي:

- شرح وتوضيح لقيم العناصر التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية.
- تقدم للجهات الخارجية المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظمة ومجال عملها في السوق لمساعدتهم في فهم تلك المنظمة وتقييم أدائها.
- تساعد في إجراء المعالجة والتحليل المالي علي بعض عناصر التقارير والقوائم المالية وتوفير معلومات هامة من شأنها التأثير علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.
- التقليل من الشائعات التي قد تثار حول المنظمة نتيجة المساعدة في توسيع نطاق الإفصاح ، من خلال عرض المعلومات الصحيحة عن المنظمة سواء كانت مالية أو غير مالية وهذا من شأنه الحد من عمليات المضاربة.
- تحقيق العدالة في الإفصاح ، من خلال ضمان عدم حصول أي طرف علي معلومات قبل عرضها والإعلان عنها لباقي الأطراف الأخرى.

3-توصيات خاصة بالمراجعة الداخلية: حيث تعتبر المراجعة الداخلية من الجوانب التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تقليص والحد من الممارسات التي قد تلجأ إليها الإدارة في التلاعب في الأرباح المعلنة وخاصة إذا قامت بتنفيذ مهام المراجعة الداخلية بكفاءة عالية. أن دور المراجعة الداخلية يمكن أن يكون مؤثراً وإيجابياً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح الخاصة بالتلاعب في رقم الأرباح ، إلا أن هذا الدور يتوقف علي مستوى جودة الخدمات التي تؤديها المراجعة الداخلية ، وهذا ما جعل الباحث يعتبر أن خدمات المراجعة الداخلية يمكن أن تكون أحد المحاور الرئيسية في الإطار المقترح لتحقيق الشفافية والحد من ممارسات إدارة الأرباح ، شريطة أن تتسم تلك الخدمات بالجودة العالية

، وهنا يجدر الإشارة إلي أن المعايير والتوصيات والإرشادات المهنية التي تناولت جودة المراجعة الداخلية قد أكدت علي أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر علي جودة المراجعة الداخلية ، وهي:[1]

- المقدرة المهنية . Competence
- الموضوعية. Objectivity
- جودة تنفيذ المهام. Quality of Work Performance

4-توصيات خاصة بالمراجعة الخارجية:- أن ممارسات الإدارة لعملية إدارة الأرباح قد أظهر أمام المراجع الخارجي تحدياً جديداً يستوجب مواجهته والتصدي له من خلال قيامه ببذل العناية المهنية الكافية لكشف تلك الممارسات ومحاولة الحد منها وقليل الآثار السلبية الناتجة عنها. واستكمالاً للإطار المقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح يري الباحث أن المراجع الخارجي يمكن أن يكون له دور محوري وفعال في الحد من تلك الممارسات ، من خلال العديد من الجوانب من أهمها:[2]-

أ. ضرورة أن يقوم المراجع بتقديم العناية المهنية الكافية لكشف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية بما فيها التحريفات الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح من خلال جمع المعلومات التي تساعده في الكشف عن تلك الممارسات سواء كان ذلك عن طريق الملاحظة والاستفسارات والمصادقات وإعادة تنفيذ الأعمال الخاصة بالعمليات المالية والأرصدة المحاسبية إلي جانب بعض الإجراءات التحليلية التي تشير إلي وجود ممارسات لإدارة الأرباح .

ب.ضرورة أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي جزءً مستقل يشير فيه إلي الطرق والمداخل المتبعة من جانب الإدارة التي يرى أنها وسيلة قد تتبعها الإدارة لارتكاب ممارسات إدارة الأرباح ، حتى ولو كانت تلك الطرق والمداخل تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، وأن تقدم المعلومات اللازمة عن النتائج المترتبة

[1] سامي محمد احمد غنيمي،مرجع سابق الذكر،ص41.

[2] سامي محمد احمد غنيمي،مرجع سابق الذكر،ص.ص50.53

علي ارتكاب تلك الممارسات ، كذلك يجب أن يحدد المراجع في هذا الجزء من التقرير المناطق الأكثر احتمالا لقيام الإدارة بممارسات إدارة ألأرباح ،مثل: سياسة الاعتراف بالإيرادات. رسملة المصروفات وتوزيعها علي عدة سنوات.

ج. ضرورة أن يقوم المراجع الخارجي بتخطيط وتنفيذ إجراءات مراجعة مناسبة لتقييم مدى ملاءمة التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة وأدرجتها في القوائم المالية بحيث تشمل تلك الإجراءات ما يلي:.

- مراجعة وفحص إجراءات الإدارة المتبعة لبناء التقديرات المحاسبية وللتأكد من صحتها ومناسبتها والتأكد من توافر أساس مقبول لوضع الفروض التي بنيت عليها تلك التقديرات المحاسبية والتأكد من سلامة ومعقولية تلك الفروض.
- استخدام الأساليب المتخصصة لمراجعة التقديرات المحاسبية وخاصة المعقدة منها.
- مقارنة التقديرات المحاسبية السابقة مع النتائج الفعلية السابقة كلما كان ذلك ممكناً.
- مراجعة الأحداث اللاحقة والعمليات المالية التالية لإعداد التقارير والقوائم المالية ، والتي تعتبر مهمة في تحديد وتقييم مدي ملاءمة التقديرات المحاسبية والفروض التي استخدمت في إعدادها.
- ضرورة قيام المراجع باستخدام إجراءات الفحص التحليلي بحيث يستطيع من خلالها الوصول إلي بعض المقاييس والمؤشرات التي قد يستكشف من خلالها قيام الإدارة ببعض الممارسات لإدارة الأرباح.

المبحث الثاني : تفعيل اليات حوكمة المؤسسات للحد من ممارسات ادارة الارباح

مع التوسع الهائل في حجم المؤسسات الخاصة اصبحت هناك حاجة ضرورية الى وضع اسس و معايير اخلاقية مهنية جديدة، و قد اطلق عليها مفهوم حوكمة المؤسسات و التي تهدف الى اعادة ثقة المتعاملين في اسواق المال، و هذا من خلال الحد من ظواهر ادارة الارباح و ما نشا عنها من اضرار نتيجة عدم وجود الشفافية و الافصاح المحاسبي الذي يدفع مستوى الاقتصاديات العالمية و المحلية الى مستوى اعلى من النمو.

المطلب الاول: الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بجودة الأرباح

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط التالية[1]:

1-المساءلة والرقابة المحاسبية :

أشار تقرير لجنةCadbury الصادر عام 1992،بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات جيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك. بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسئولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، و إلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسئولية، إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.

[1] ميسم جاهد حامد الاضم، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الارباح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كليةالاعمال-جامعة الشرق الاوسط، ايار 2014، ص.ص30-34.

2-الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق :

تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتسهيل تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة الدولية. كما أن تطبيق الحو كمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة، وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.

3-تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها الحوكمة، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح و الشفافية، خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة، كذلك فإن مبادئ الحوكمة يجب أن تتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذالك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية.

4-دور التدقيق الداخلي:

يساعد المدقق الداخلي بما يقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية الحوكمة، من خلال تقييم وتحسين

العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة التدقيق[1] .

5-دور المدقق الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المدقق الخارجي أصبح جوهري وفعال في مجال الحوكمة، لأنه يحد من التعارض بين الملاك و ادارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف في الوحدات الاقتصادية .[2]

6-دور لجان التدقيق

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بالحوكمة على ضرورة وجود لجان للتدقيق في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان التدقيق، يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية. كما تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية التدقيق ،علاوة على ذلك يشير البعض: بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية[3]

---

[1] -القاضي حسين، التدقيق الداخلي، ط01، منشورات جامعة دمشق، دمشق-سوريا،2008،ص79.

[2] عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة" ، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية،2004،ص378

[3] ميسم جاهد حامد الاضم، مرجع سابق الذكر، ص33

حيث يتضح مما سبق أنه توجد علاقة وطيدة بين الأبعاد الحاسبية للحوكمة و جودة الارباح فمثلا مساءلة مجلس الادارة من قبل المساهمين و تفعيل الدور الرقابي للمساهمين سيحد من ممارسة المدراء لادارة الارباح او التلاعب بها او من حالات الفساد الاداري و بالتالي ستزداد جودة الارباح ، و كذلك وجود لجان تدقيق سوف ينعكس ايجابيا على جودة القوائم المالية و بالتالي تزداد جودة الارباح و تتحقق الثقة في المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني : ركائز الحوكمة المؤسسية وتأثيرها على إدارة الأرباح.

تتأسس ركائز حوكمة الشركات على مجموعة من المعايير والدعائم والمحددات التي تشكل إطار تفعليه ضمان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية وعدالة ومصداقية، وفي التوقيت المناسب، وحماية حقوق أصحاب المصالح، وضمان تقسيم المسئوليات الشرافية والتنفيذية والإدارية، وبما يترتب عليه من زيادة ثقة المستثمرين، واستقرار وكفاءة السوق، وتخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة. وان تفعيل ركائز حوكمة الشركات لا يمكن الشركة من كشف ممارسات المديرين التنفيذيين السلبية فحسب ، بل يمكنها ايضا من الحد من سلطاتهم في إدارةِ الأرباح ومن الاستغلال السيئ لأموال المساهمين، ومن التأثير السلبي لتلك الممارسات على أرباح وأسعار الأسهم وقيمة الشركة، ويمكن تناول ركائز الحوكمة كالآتي[1]:

الركيزة الأولى – السلوك الاخلاقي :

تعتبر التقارير المالية وسيلة الاتصال الرئيسة بين معدي التقارير المالية و مستخدميها، وينظر للمؤسسة على أنها مجموعة من العقود بين الأطراف التي تقدم عوامل الإنتاج

[1] مجدي وائل الكبيجي،دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسة ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة العربية للادارة،مج39،العدد03، يونيو 2019،ص.ص104-106

(املاك والدائنين والإدارة والعاملين)، وكل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية التي قد تتعارض مع مصالح الآخرين، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات الوكالة بين الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية نتيجة اختلاف أهداف كل منهم. حيث تتمثل أهداف الإدارة في اتباع الطرائق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح، وبالتالي زيادة نصيبها من الحوافز، ودعم مراكزها الوظيفية وتحقيق سمعة شخصية لأعضائها، في حين قد يتعارض ذلك مع أهداف حملة الأسهم، لانه يؤدي إلى زيادة الحوافز والمكافآت للإدارة والعاملين وزيادة مدفوعات الضرائب، حيث تزداد فرص التلاعب في القوائم المالية. وبالتالي فإن ضمان التطبيق الجيد للحوكمة يساعد في إيجاد مفاهيم ومقاييس شاملة لاداء الشركة، مما يدعم من قدرتها على الاستمرار والنمو وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، وذلك ألن تطبيق الحوكمة المؤسسية يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الشركة، مما يقلل من دوافع مديريها ممارسة إدارة الأرباح، لان الشركات التي يكون مستوى أدائها مرتفع تمتلك حوافز أقل لممارسة إدارة الأرباح، مقارنة بالشركات ذات الاداء المنخفض التي تعاني من خسائر متتالية فإنها ستتوجه إلى تلك الممارسات لتغطية أدائها الضعيف وتقليل خسائرها، وعليه فالشركات التي يكون أداؤها جيد وتدفقاتها النقدية من العلميات التشغيلية جيدة، تقل فيها ممارسة إدارة الأرباح، فضلا عن أهمية معرفة تلك التدفقات بالنسبة لحملة الأسهم وأصحاب العلاقة بالشركة.

الركيزة الثانية : تفعيل دور أصحاب المصلحة لضمان فاعلية الحوكمة المؤسسية:

ان قيام لجنة المراجعة بمهامها لا يعني توسيع مجال مسئوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، بل تنحصر مهامها في مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسئولياته وتنفيذ مهامه الأساسية، وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين. ويعد التحديد الدقيق لمهام لجنة المراجعة من الأمور

المفيدة لكل من أعضاء اللجنة والأطراف الأخرى، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي لدى أعضاء اللجنة بخصوص طبيعة مهامهم، ويؤدي في الوقت نفسه إلى إبراز هذه المهام إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل معها اللجنة كمجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المهام بين الأطراف المختلفة لحوكمة المؤسسات والنظام الموضوع بها في المنظمة، فهي مسئولة عن مراقبة وضمان جودة التقارير المالية ونظم الرقابة في الشركة، وحل المنازعات بين الإدارة ومراقب الحسابات، وتقديم النصح فيما يتعلق بالاختيار ما بين الطرائق والسياسات المحاسبية، وتقييم نظم الرقابة الداخلية بالشركة، والإشراف على إجراءات المراجعة الداخلية.

وتعد آلية مجلس الإدارة واللجان التابعة له أفضل وسيلة لرقابة سلوك المديرين التنفيذيين و الإدارة، وحماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء استخدام الإدارة له، وكلما تفوق عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة واللجان التابعة له على عدد الأعضاء الداخليين غير المستقلين، دل ذلك على مدى استقلالية المجلس في رقابة أداء الشركة المالي والإداري، وعلى ضمان مصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة.

الركيزة الثالثة – إدارة المخاطر :تعتبر إدارة المخاطر عملية ديناميكية يتم فيها اتخاذ جميع الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على الأهداف والتعامل معها. وهي مجال للتوصل إلى منع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوث الخطر، والعمل على عدم تكرار تلك الأخطار بدراسة أسباب حدوث كل خطر عند حدوثه لتلافيه مستقبلا، كما تمتد إدارة الأخطار إلى تدبيرات ، الأموال اللازمة للتعويض عن الخسائر التي تحدث حتى ال يتوقف عن العمل والإنتاج حيث إن إدارة المخاطر تسمح للمؤسسة بإنشاء ومراجعة ضوابط الرقابة الداخلية بها، وتقديم تقارير تفيد بسلامة هذه الضوابط الرقابية إلى حملة الأسهم.

ويتكون إطار الرقابة الداخلية من كل الترتيبات وإجراءات وعمليات الرقابة الروتينية التي تدفع المؤسسة نحو تحقيق الأهداف. ولضمان تجنب المنشأة حدوث هزات مالية أو تعثر أو فشل مالي، يتم ذلك من خلال وضع الاستراتيجيات اللازمة التي تحد من الدوافع الانتهازية للمديرين التنفيذيين، وأن يشترك في وضع تلك الاستراتيجيات كل من مجلس الإدارةً عن المديرين التنفيذيين، والتأكيد على ضرورة توافر خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة، وإدارات الشركة، فضا وجودة القوائم المالية، وذلك لعدم التأثير على سمعة المنشأة في السوق وتعرضها لمخاطر السمعة، والتحقق من تماثل المعلومات، وتحقيق مصالح الأطراف ذات العالقة وتقليل حدة التعرض معهم وحماية حقوقهم، وأن يتم التحقق من عدم التذبذب في صافي الربح، والتأكد من صحة القرارات التشغيلية، لتجنب مخاطر التشغيل الناتجة عن فشل الإدارة في أداء مهامها، والتأكد من اتباع الإدارة للقوانين والتشريعات المعتمدة من الجهات الرقابية، بشأن الإفصاح في القوائم المالية حتى ال تتعرض المنشأة للمخاطر القانونية، ومحاولة الحد من الممارسات التي يتبعها المديرون التنفيذيون.[1]

[1] عواد بهاء ومجدي الكبيجي،أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية :دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مج 21 ،العدد03، 2014، ص521.

خلاصة

مما سبق يمكننا القول ان اليات الحوكمة داخلية او خارجية منها تعتبر فعالة لانها تؤثر في اداء الشركة للضغط عليها من لاجل ضبط ممارسة ظاهرة ادارة الارباح من خلال دقة الافصاح و الشفافية عن المعلومات المحاسبية و القوائم المالية بهدف حماية مصالح المدعوين و حماية مصالح الفئات الاخرى.

ولكن كل هذا لا يعطي الإدارة الحق في الممارسات السلبية الناتجة عن ادارة الارباح، لذلك لابد من الحد منها عن طريق تطبيق حوكمة الشركات التي تؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء الشركة مما يقلل من دوافعها لممارسة إدارة الأرباح. ويتم ذلك من خلال الآليات التي ترتكز عليها الحوكمة .

الفصل الرابع :

دراسة تطبيقية لشركة توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية

تمهيد

بعد التطرق في الفصول السابقة إلى أهم الجوانب النظرية لموضوع البحث، سيتم في هذا الفصل التطبيقي إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع، من خلال دراسة تطبيقية حول مؤسسة سونلغاز" مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية "وذلك من خلال عرض البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة الاستبيان الذي تضمن مجموعة أسئلة الغرض منها قياس وتحليل دور اليات الحكمة وأثرها على ادارة ارباح المؤسسة.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول:تقديم عام لمديرية الكهرباء والغاز وسط المدية.

المبحث الثاني:منهجية الدراسة(الطريقة والإجراءات.)

المبحث الثالث:تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الاول : عرض عام حول مؤسسة توزيع الغاز والكهرباء.

سنقدم في هذا المبحث عرض عام للشركة محل الدراسة في إطار منهجي، وذلك من خلال عرض الشركة القابضة ومجمع سونلغاز، عرض الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز SDC-SPA (سونلغاز) والتعرف على مهامها وإسناداتها، وفي الأخير تقديم مديرية التوزيع بالمدية)وحدة تابعة لSDC-SPA) من خلال عرض الهيكل التنظيمي للمديرية والتعرف على كل قسم، وصولا إلى قسم المالية والمحاسبة مكان إجراء هذه الدراسة.

المطلب الأول :لمحة تاريخية للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز(مجمع سونلغاز).

أولا :النشأة و التطور التاريخي[1].

- ❖ بداية القرن العشرين ، اشتركت 16 شركة في امتيازات كهربائية في الجزائر ، ومجموعة ليبون (الشركة المركزية لإضاءة الغاز)،وشركة الإضاءة والقوة (SAEF) في الوسط والغرب،Compagnie due Bourbonnais الى الشرق و مصانع levyفي قسنطينة .
- ❖ 1947 ،تم نقل الشركات الامتياز 16 إلى شركة تحت المسمي شركة كهرباء و الغاز الجزائريةEGA، كلفت بإنتاج، نقل و توزيع الطاقة الكهربائية و الغاز.
- ❖ 1962: الاحتفاظ بالإطار القانوني لشركة EGA، و ذلك بمقتضى القانون رقم 62/157الصادر ب 1962/12/31.
- ❖ 1969: حل شركة كهرباء والغاز الجزائرية(EGA)، و إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز تحت المسمى "SONELGAZ"، و ذلك بمقتضى القانون رقم69/059 الصادر ب 1969/07/26،مع ابقاء نفس المهام .

[1] الموقع الإلكتروني للشركة القابضة SONELGAZ http://www.sonelgaz.dz

- ❖ 1983: إعادة الهيكلة الأولى :ميلاد 05 شركات تابعة متخصصة في الأشغال، (KAHRIF، INERGA'ETTARKIBK KANAGHAZ) بالإضافة إلى شركة التصنيع AMC.
- ❖ 1991 تغير الإطار القانوني للشركة لتصبح مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري(SONELGAZ EPIC)، و ذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم91/457 الصادر ب 1962/12/14.
- ❖ 1995 التمتع بشخصية قانونية و الاستقلال المالي 'ويؤكد المرسوم التنفيذي رقم95-280المؤرخ 1995/09/17 على طبيعة سونلغاز كمنشأة صناعية وتجارية عامة توضع تحت إشراف وزير الطاقة والمناجم.
- ❖ 1998 إنشاء فروع خدمات منها (MPV, CAMEG, SAT INFO).
- ❖ 2002تغير الإطار القانوني للشركة لتصبح شركة ذات أسهم SPA بعد صدور القانون رقم 02 /01 المؤرخ في 2002/02/05.
- ❖ 2004 الإعلان عن إعادة هيكلة و برنامج توسعي لأنشطة الإنتاج، النقل و التوزيع و تغير الإطار القانوني لتصبح مجموعة صناعية و كذا أصبحت Sonelgaz شركة قابض،تم إنشاء بعض الكيانات المسؤولة عن أعمالها الأساسية كل شركات تابعة تضمن هذه الأنشطة :[1]
  - ✓ الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء(SPE)
  - ✓ الشركة الجزائرية لإدارة شبكة نقل الكهرباء(GRTE)
  - ✓ شركة إدارة شبكة نقل الغاز الجزائرية(GRTG)
- ❖ 2006 توسيع و تطوير مهام المجمع و إنشاء فروع للتوزيع جديدة و دمج شركات الأشغال و الخدمات الى المجمع ، من أهمها:

[1] مقابلة مع السيد امين طبوزي ،رئيس قسم المالية و المحاسبة يوم 2021/5/9

- ✓ الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الجزائر.(SDA)
- ✓ المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط .(SDC)
- ✓ الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وغاز الشرق.(SDE)
- ✓ شركة توزيع الكهرباء و الغاز الغرب(SDO)

❖ 2009 الانتهاء من إعادة الهيكلة :ليصبح يضم 39 فرعا ينقسم لخمسة أنواع من الشركات:

- **الشركات المهنية و التجارية** :« **Sociétés Métiers** » تعتبر هاته الشركات العمود الفقري للمجمع، تضم 07 شركات وهي شركة إنتاج الكهرباءSPE، شركة نقل الكهرباءGRTE،شركة نقل الغاز GRTG، 04شركات التوزيع SDA-C-E-O،شركة مسير المنظومة الكهربائيةOS.
- **شركات الإنتاج** :و هي شركات متخصصة في إنتاج الكهرباء، برأس مال مختلط مع شركات دولية وتضم 04 شركات و هي شركة انتاج الكهرباء ترقة SKBبرواقية ، SKDكودية الدراوش ،SKT،سكيكدة SKS.
- **شركات الأشغال** : يضم 06 شركات KAHRIF, KAHRAKIB, INERGA,CEEG,KANAGHAZ ETTARKIB,
- **شركات المساعدة** :هي شركات تقدم خدمات حسب الاختصاص في شتى لمجالات مثل خدمات الإعلام الآلي، خدمات السيارات، التجهيزات الصناعية، المحولات الكهربائية....، و تضم 15 شركة.
- **شركات مشاركة مع سونلغاز** :و هي شركات مختلطة مع شركات أخري ولها حصص في رأس المال و تضم 06 شركات.

سنة 2011 تعديل النظام الأساسي سونلغاز شركة قابضة :تم تنقيح النظام الأساسي سونلغاز ، الذي اعتمد في عام 2002 ، واعتمد من قبل مجلس الوزراء يوم الاثنين 2مايو 2011 ، وتصبح بالتالي وبالإضافة Sonelgaz. في" شركة قابضة "دون إنشاء

كيان قانوني جديد ويأخذ اسم Sonelgaz.Spa في "Groupe Sonelgaz". إلى ذلك، تشكل الشركة القابضة سونلغاز وشركاتها التابعة مجموعة تسمى بدور صاحب محفظة الأسهم التي تشكل رأس مال الشركات التابعة لها Sonelgaz .اللوائح المعدلة ، تحتفظ إن مجالس إدارة الشركات التابعة هي المرحلات الرئيسية التي تمكن الشركة القابضة من مراقبة وإدارة الشركات التابعة.

سنة 2017 :إعادة هيكلة الشركات بتجميع عدة شركات في شركة واحدة و تقسم أنواع الشركات كما يلي:

- **الشركات الخاضعة :يكون رأسمالها % 100 من المجمع**، و تضم 13 شركة(06شركات مهنية و 07 شركات أشغال.(**الشركات المختلطة :يكون رأسمالها % 51 من المجمع**، و تضم(07 شركات شركات الإنتاج المختلطة 03 + شركات جديدة).
- . **شركات مشاركة مع شركات مجمع سونلغاز** :و هي الشركات المساعدة حسب هيكلة 2009 و تضم 20 شركة .
- **شركات مشاركة مع شركات أخرى** : و هي شركات مشاركة مع سونلغاز حسب هيكلة_ 2009 و تضم 05 شركات.
- و من أهم الشركات الموحدة هي شركات التوزيع في شركة واحدة تحت المسمى : الشركة الجزائرية لتوزيع كفرع SDA .مع إضافة « SDC,SDE,SDO » الكهرباء و الغاز و التي ضمت« SDC,SDE,SDO " مع اضافةSDA كفرع .

المطلب الثاني : تعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأهدافها

أنشأت المديرية سنة 1947 لتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى إقليم التيتري (ولاية المدية حاليا)، مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان وتعتبر الوحدة المسماة:مديرية المدية لتوزيع الكهرباء و الغاز فرع من الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز إحدى(الشركات المهنية التجارية الخاضعة مع سونلغاز) والواقع مقرها الاجتماعي بالبليدة وتعمل المديرية على ضمان التسيير الإداري واستغلال شبكات الكهرباء من نوع الضغط العالي والضغط المتوسط والضغط المنخفض، وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها.

ثانيا :التغطية الإقليمية[1] :

تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية،ب شارع بن عياد الطاهر يقابلها مستشفى محمد بوضياف، 156 زبون،عدد الزبائن تغطي 64 بلدية ب 08 وكالات تجارية لعدد الزبائن **الموصولون بالكهرباء219 :**

67 زبون ، موزعة على المدية 1 و 2 ، البرواقية، قصر البخاري، بني سليمان ، **الموصولون بالغاز899 :**

عين بوسيف، تابلاط ، الشهبونية و 6 وكالات تقنية في مجال الكهرباء تغطي شبكة كهربائية ب67899 كم، و 5 وكالات تقنية في مجال الغاز تغطي شبكة غازية تقدر ب 3296كم.

[1] مقابلة مع السيد طبوزي ،رئيس مصلحة المالية و المحاسبة ،يوم 2021/5/9

ثالثا :أهداف المديرية[1]

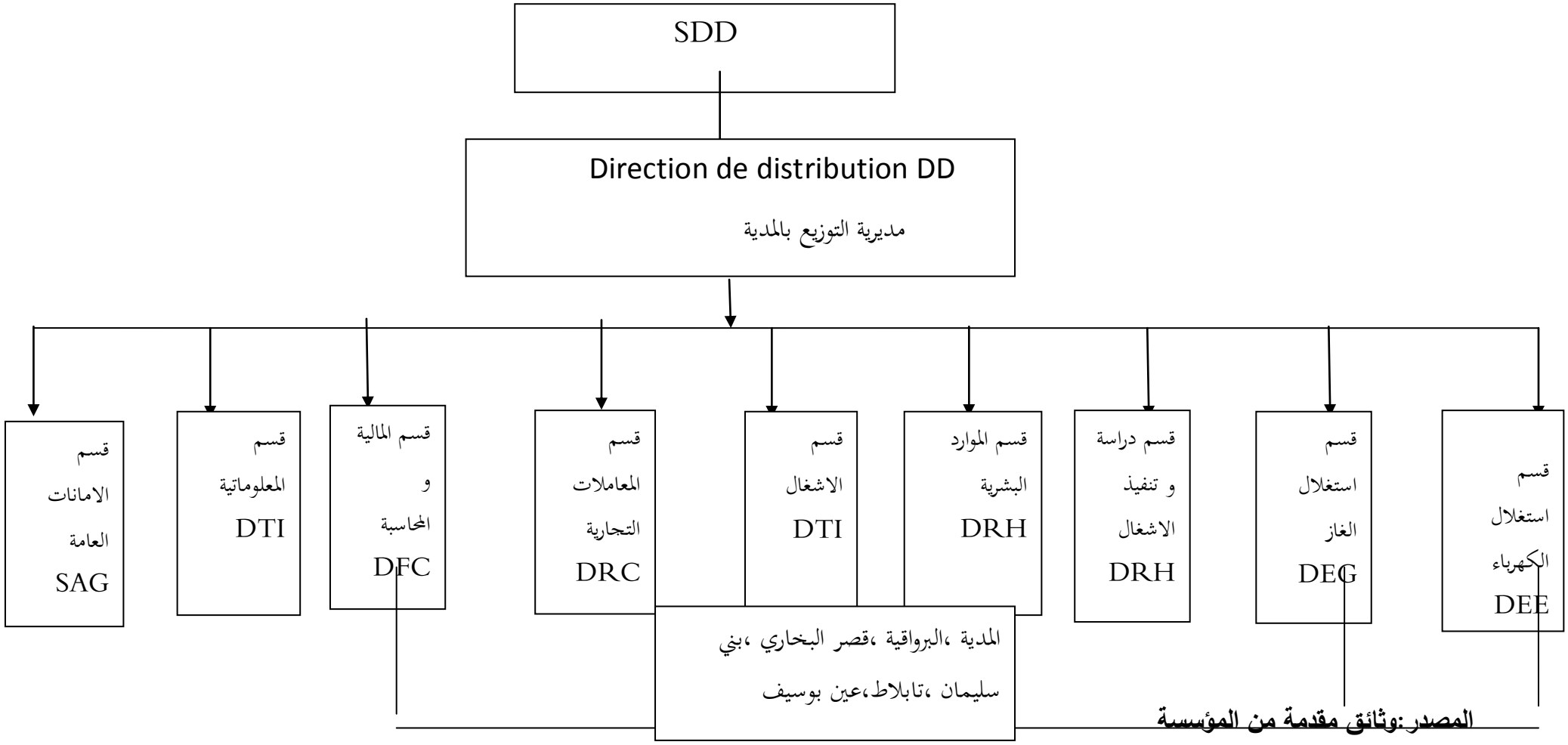
السهر على تقديم و تطوير و تحديث أحسن الخدمات لمختلف أنواع الزبائن تطوير وتعزيز شبكة التوزيع بإقليم الولاية و تفعيل كل نشاط له علاقة بالصناعات الكهربائية والغازية .

- إنجاز المخططات الاستثمارية في أجلها المحددة.
- توفير بيئة عمل على تحصيل ديونها مع مختلف زبائنها في الآجال المتفق عليها و تحقيق أكبر أرباح ممكنة .
- مراعاة الجانب الاجتماعي تماشيا مع أهداف الشركة الأم .
- الحفاظ على مناصب الشغل وتحسين مستوى العمال .

[1] الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز، مرجع سابق الذكر.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمديرية المدية لتوزيع الكهرباء و الغاز

الشكل (04):**الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز – وحدة المدية –**



المصدر:وثائق مقدمة من المؤسسة

تحليل الهيكل التنظيمي:

- **قسم استغلال الشبكات:** وهي المسؤولة عن تسيير شبكات التوزيع للكهرباء والغاز وكذا صيانتها و مدى استمرارها في التوزيع كما ونوعا مع احترام المعايير المعترف.
- **قسم المالية و المحاسبة** :وهو المسؤول عن متابعة كل الشؤون المالية للمديرية من ديون ومصاريف ...
- **قسم الموارد البشرية** :يهتم بتسيير شؤون الموظفين و كل ما يتعلق بحياتهم المهنية منذ توظيفهم بما في ذلك التكوين الأجور، الترقية، التقاعد. ..
- **قسم العلاقات التجارية** :يهتم بتسيير طلبات الزبائن وهو نقطة الوصل بين الزبون والمؤسسة وتقسم لمصالح المصلحة التجارية بالمدية، البرواقية، قصر البخاري، بني سليمان،عين بوسيف وتابلاط.
- **قسم الدراسات و الأشغال** :يتكفل بالدراسة الميدانية لكافة الأشغال المتعلقة بعملية توصيل الكهرباء والغاز للزبائن من حيث الكمية، التكلفة، تحديد المسافة بين لزبون والشبكة، ويحرر بذلك مخطط الدراسة .
- **قسم الإمكانيات العامة** :يهتم بتوفير كل الأجهزة المستعملة داخل المركز والوكالات التابعة له مثل توفير المكاتب السيارات، أجهزة الإعلام.
- **قسم تسيير أنظمة المعلوماتية** :توكل إليه مهمة تجميع المعلومات الخاصة بالمؤسسة وزبائنها وبتبويبها من اجل الإطلاع عيها بسهولة.

المبحث الثاني :الإطار المنهجي للدراسة.

سوف نتناول في هذا المبحث المنهج المستخدم المتبع في هذه الدراسة و اساليب جمع البيانات ثم نتناول خصائص مجتمع الدراسة بالاضافة الى استخراج البيانات من برنامج SPSS التحليل الإحصائي للبيانات .

المطلب الأول :منهج الدراسة .

اولا–مجتمع الدراسة و أدوات جمع البيانات

1 – **مجتمع الدراسة** :يتمثل مجتمع الدراسة في جميع عمال مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية وقد تم توزيع 25 استبيان على مختلف افراد المجتمع وتم استرجاع جميع الاستبيانات أي بنسبة 100% .

تتمثل في تلك الوسائل الفعالة التي يتمكن الباحث بواسطتها من جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات البحث للوصول إلى الأهداف و الإجابة على التساؤلات ولقد تم الاعتماد على الاستبيان .

2 –الاستبيان :وتعرف أداة الاستبيان على أنها نموذج يشمل أسئلة موجهة لأفراد(مبحوثين) من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ما أو مشكلة ما، وهى تعد أداة رئيسية في جمع البيانات إذا رعى في صياغتها قدرتها على التشخيص وقياس المتغيرات الرئيسية والفرعية للدراسة

2–1–وصف الاستبيان

غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	2	3	4	5

2-2- هيكل الاستبيان : تضمن الاستبيان 25 هيكل عبارة موزعة على جزئين هما:

ا- **الجزء الأول:** يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة تضمنت 4 عبارات تتضمن في الجنس، العمر، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة.

ب- **الجزء الثاني**

المحور الاول :يشمل 17عبارة مقسمة على 04 تقسيمات وتتمثل هذه التقسيمات فيما يلي :

الالية الاولى :مجلس الإدارة ويتكون من 04 عبارات

الالية الثانية :الافصاح و الشفافية ويتكون من 05 عبارات

الالية الثالثة :التدقيق الداخلي ويتكون من 04 عبارات

الالية الرابعة :التدقيق الخارجي ويتكون من 04 عبارات

المحور الثاني : تطبيق الحوكمة على ادارة ارباح المؤسسة ويتكون من 08 عبارات

3-الاساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لقد اعتمدنا في التحليل على برنامج الحزم الإحصائية SPSS v 20، لأغراض التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام الاساليب الإحصائية الآتية :

- معامل الثبات الفا كرونباخ
- التكرارات والنسب المئوية
- المتوسطات الحسابية
- الإنحرافات المعيارية
- معامل الارتباط سبيرمان
- معامل khi-deux

ثانيا-اختبار صدق وثبات أداة البحث (الاستبيان)

يقصد بثبات أداة الدراسة التاكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة، وهناك عدد من الطرق الإحصائية التي تستخدم لقياس مدى ثبات أداة جمع البيانات (الاستبيان) تقوم في مجملها على أساس حساب معامل الثبات بين إجابات المبحوثين في المرة الاولى وبين إجاباتهم في المرة الثانية ويقال أن أداة الدراسة ذات ثبات عال إذا كان معامل الثبات اكبر من (0,60).

وقد تم استخدام معامل الفا كرونباخ (Alpha Cronbach) للتاكد من ثبات أداة الدراسة فتحصلنا على ما يلي :

الجدول رقم (4-1) معاملات الثبات باستخدام معامل Alpha Cronbach

المحاور		عدد العبارات	معامل الثبات Alpha de Cronbach
المحور الاول: مفاهيم اساسية حول الحوكمة و اليات تطبيقها	مجلس الإدارة	4	0.749
	الافصاح و الشفافية	5	0.917
	التدقيق الداخلي	4	0.833
	التدقيق الخارجي	4	0.877
المحور الثاني : تطبيق الحوكمة على ادارة ارباح المؤسسة		8	0.892

الاستبيان ككل	25	0.963

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss

من خلال النتائج المبية في الجدول السابق نلاحظ أن نتائج معامل الفا كرونباخ كانت اكبر من 0.6 مما يدل على ثبات الاستبيان من ناحية العبارات الموضوعة حيث تراوحت قيمته بين 0,917 و 0,749 مما يبين مصداقية كل مجالات الاستبيان معا، وبالتالي صدق الاستبيان، ومصداقية النتائج التي وضع لقياسها كما يدل على ثبات عال جدا على وجود صدق في أداة الدراسة.

المطلب الثاني :خصائص مجتمع الدراسة.

من خلال هذا المطلب سيتم معرفة جميع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

1- توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (4-2) توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	18	%72
أنثى	7	%28
المجموع	25	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم الأفراد ذكور إذ تقدر نسبتهم 72% في مقابل 28% من افراد المجتمع إناث، ومن ذلك يغلب على العاملين في المؤسسة الطابع الذكوري نظرا لطبيعة النشاط الخاص للمؤسسة.

2- توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الجدول رقم (4-3) توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 18 الى 28 سنة	10	% 32
من 29 الى 39 سنة	8	%40
من 40 الى 50 سنة	5	%24
اكثر من 50 سنة	2	% 4
المجموع	25	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب العاملين في المؤسسة تتراوح أعمارهم مابين 29 و 39 سنة إذ تقدر نسبتهم بـ 40 % ، بينما تقدر نسبة العاملين ، بينما تقدر نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 الى 28 سنة بـ 32%، وتمثل نسبة 24% العاملين الذين تتراوح أعمارهم من 40 الى 50 سنة وتبقى نسبة 4% فهي تمثل العمال الذين يتجاوزون 50 سنة ، كل هذه المؤشرات تدل على أن اغلب العاملين في المؤسسة من فئة الشباب وهي الفئة القادرة على العمل.

3- توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (4-4) توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	2	% 8
ثانوي	3	%12
تقني سامي	7	%28

ليسانس	5	% 20
مهندس	3	% 12
ماستر	5	%20
المجموع	25	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 28 %من العاملين متحصلين على شهادة تقني سامي، تليها نسبة 20 % تمثل الحاصلين على شهادة ليسانس و الماستر (لكل منهما 20 %) وتمثل نسبة 12 % كل من الحاصلين على شهادة مهندس ومستوى ثانوي، أما نسبة 4 % فهي تمثل العاملين المتحصلين على مستوى متوسط .

4- توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة :

جدول رقم (4-5) توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من	13	% 52
من 5 الى 10 سنة	5	%20
من 11 الى 16 سنة	1	%4
اكثر من 16 سنة	6	% 24
المجموع	25	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول نلاحظ أن اغلب العاملين في المؤسسة تقل خبرتهم عن 5 سنوات إذ تقدر نسبتهم بـ 52 %، تليها نسبة 24 % تمثل العاملين الذين تزيد خبرتهم عن 16 سنة،

وتليها نسبة 20 % تمثل العاملين الذين تتاروح خبرتهم من 5 الى 10 سنوات أما نسبة 4% فهي تمثل العاملين الذين تتاروح خبرتهم من 11 الى 16 سنة.

المبحث الثالث :تحليل نتائج الدراسة .

انطلاقا من نموذج الدراسة المعتمد قمنا بتطوير أداة الدراسة و تطبيقها، وقبل عرض نتائجها وتفسيرها لابد من اختيار صلاحيتها ، وذلك عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية المتخصصة، ثم بعد ذلك عرض وتحليل النتائج، التي تشكل قاعدة أساسية تساعدنا لاحقا على فهم واقع متغيرات الدراسة.

المطلب الأول :تحليل نتائج الدراسة للمتغيرين.

في هذا العنصر سوف نقوم بتحليل محاور الاستبيان بغية الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي الإستخراج المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري على مقياس ليكرت الخماسي لإجابات افراد مجتمع الدراسة عن عبارات الاستبيان المتعلقة بالمحورين الحوكمة والأداء، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة كما يلي : من (1 الى 2.33) دال على مستوى منخفض من القبول، ومن (2.34 الى 3.66) دال على مستوى متوسط، ومن (3.67 الى 5) دال على مستوى مرتفع ويظهر ذلك في الجداول التالية:

أولا :تحليل عبارات اليات الحوكمة

الجدول رقم (4-6) للمتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية و الأهمية لإجابات الأفراد عن عبارات اليات الحوكمة .

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب حسب الأهمية

مجلس الإدارة		3.48	0.732	متوسط	3
01	تقوم الشركة بتوضيح هيكل مجلس الادارة و واجباته القانونية	3.64	0.907	متوسط	1
02	يعتبر مجلس الادارة هيئة اشراف و رقابة داخل المؤسسة	3.56	1.003	متوسط	2
03	. يقوم مجلس الادارة بالتحقيق من استقلالية المدققين و تقديم أي اقتراحات لهم	3.20	0.957	متوسط	4
04	هناك الية واضحة لكيفية اختيار اعضاء مجلس الادارة و مهامه الاساسية	3.52	1.005	متوسط	3
الافصاح و الشفافية		3.56	0.804	متوسط	1
05	تفصح الشركة عن المعلومات الهامة التي ينبغي الافصاح عنها في تقرير الادارة	3.72	0.980	مرتفع	1
06	تفصح الشركة عن ملكية النسبة العظمى من الاسهم	3.68	0.945	مرتفع	
07	تفصح الشركة عن المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين و اصحاب المصالح في الوقت المناسب و دون تاخير	3.32	1.108	متوسط	5
08	يتم اعداد الكشوفات التحليلية الموافقة للتقارير المالية الاساسية	3.68	0.748	مرتفع	
09	يتم الافصاح عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في الشركة.	3.40	0.816	متوسط	4
التدقيق الداخلي		3.53	0.861	متوسط	2

10	يقوم المدقق الداخلي بتقييم و فحص كافة الانشطة و العمليات داخل المؤسسة	3.52	1.005	متوسط	3
11	يتوقف المدققين الداخلين على خبرة مهنية و معرفة بعمليات و اجراءات الشركة	3.64	0.995	متوسط	1
12	يقدم المدقق الداخلي تقريرا إلى مجلس الإدارة يوضح فيه مدى التزام الشركة بتطبيق القواعد الموضوعة	3.40	0.913	متوسط	4
13	يقوم المدقق بتقييم الاداء و تقديم توصيات مناسبة لتحسين عمليات المؤسسة و تطويرها	3.56	1.083	متوسط	2
التدقيق الخارجي		3.29	0.915	متوسط	4
14	يعتبر المدقق الخارجي مسؤولا عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط	3.24	1.128	متوسط	2
15	يقوم التدقيق الخارجي بتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	3.12	1.054	متوسط	3
16	يعتبر المدقق الخارجي مسؤولا اتجاه المساهمين و مستخدمي القوائم المالية	3.08	1.222	متوسط	4
17	يطلع المدقق الخارجي على السجلات و القوائم المحاسبية للمؤسسة.	3.72	0.843	مرتفع	1

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss

1- **الافصاح و الشفافية:** من خلال الجدول نلاحظ أن الية الافصاح و الشفافية جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية المعطاة لها من قبل مجتمع الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه الالية 3.56 بانحراف معياري 0.804 ووفقا لمقياس الدراسة

فان هذه الالية تشير إلى نسبة قبول متوسطة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن متوسطات إجابات مجتمع الدراسة على الية الافصاح و الشفافية تشكل قبولا متوسطا، وتراوحت المتوسطات مابين (3,72 و 3,32) وانحرافاتها المعيارية تراوحت ما بين (1,108 و 0,748) وهذا ما يدل على أن الافصاح و الشفافية في مؤسسة الكهرباء و الغاز تحظى بقبول متوسط.

2- **التدقيق الداخلي** : من خلال الجدول نلاحظ أن الية التدقيق الداخلي جاءت في الترتيب الثاني من حيث الأهمية المعطاة لها من قبل مجتمع الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه الالية 3.53 بانحراف معياري 0.861 و وفقا لمقياس الدراسة فان هذه الآلية تشير إلى نسبة قبول متوسطة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن متوسطات إجابات مجتمع الدراسة على الية التدقيق الداخلي تشكل قبولا متوسطا، وتراوحت المتوسطات ما بين (3,64 و 3,40) وانحرافاتها المعيارية تراوحت مابين (1,083 و 0,913) وهذا ما يدل على أن التدقيق الداخلي في مؤسسة سونلغاز بالمدية تحظى بقبول متوسط.

3- **مجلس الإدارة** :من خلال الجدول نلاحظ أن الية مجلس الإدارة جاءت في الترتيب الثالث من حيث الأهمية المعطاة لها من قبل مجتمع الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه الالية 3.48 بانحراف معياري 0.732 ووفقا لمقياس الدراسة فان هذه الالية تشير إلى نسبة قبول متوسطة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن متوسطات إجابات مجتمع الدراسة على الية مجلس الإدارة تشكل قبولا متوسطا، وتراوحت المتوسطات مابين (3,64 و 3,20) وانحرافاتها المعيارية تراوحت ما بين (1,005 و 0,907) وهذا ما يدل على أن مجلس الإدارة في مؤسسة الكهرباء و الغاز لولاية يحظى بقبول متوسط.

4- **التدقيق الخارجي** :من خلال الجدول نلاحظ أن الية التدقيق الخارجي جاءت في الترتيب الثاني من حيث الأهمية المعطاة لها من قبل مجتمع الدراسة إذ بلغ المتوسط

الحسابي للإجابات عن هذه الالية 3,29 بانحراف معياري 0.915 ووفقا لمقياس الدراسة فان هذه الالية تشير إلى نسبة قبول متوسطة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن متوسطات إجابات مجتمع الدراسة على الية التدقيق الخارجي تشكل قبولا متوسطا، وتراوحت المتوسطات مابين (3.08 و 3,72) وانحرافاتها المعيارية تراوحت ما بين (1,222 و 0,843) وهذا ما يدل على أن التدقيق الخارجي في مؤسسة سونلغاز لولاية المدية تحظى بقبول متوسط.

ثانيا :تحليل عبارات تطبيق الحوكمة على ادارة ارباح المؤسسة

الجدول رقم (4-7) يمثل للمتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية والأهمية لإجابات الأفراد عن عبارات تطبيق الحوكمة على ادارة ارباح المؤسسة .

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب حسب الأهمية
1	يساهم تطبيق اليات الحوكمة في تحسين جودة الأرباح	3,32	1,314	متوسط	3
2	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية	4,28	0,614	متوسط	1
3	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في الإفصاح	2,68	1,249	متوسط	8

	عن الأرباح بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما				
4	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة قدرة الأرباح على توليد النقد الاساسية	3,20	1,080	متوسط	4
5	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في جعل الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة	3,04	1,098	متوسط	6
6	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى زيادة قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية	3,12	1,269	متوسط	5

7	تساهم المعرفة بعمليات وِ اجراءات العمل المحاسبي في ضبط ممارسات ادارة الارباح	3,36	1,221	متوسط	2
8	يساعد دعم الإدارة العليا للعمل المحاسبي على ادارة الارباح	3,00	1,080	متوسط	7
الاجمالي		3,25	0,857	متوسط	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي للإجابات على عبارات ادارة الارباح بلغ 3.25 بانحراف معياري 0.857 ووفقا لمقياس الدراسة فان متغير ادارة الارباح يحظى بقبول متوسط.

المطلب الثاني :الاختبارات

اولا–علاقة الارتباط بين اليات الحوكمة و ادارة ارباح المؤسسة

الجدول رقم (4–8) يمثل اختبار علاقة الارتباط بين اليات الحوكمة و ادارة ارباح المؤسسة

ارتباط سبيرمانRho de Spearman		اليات الحوكمة
ادارة الارباح	قيمة معامل الارتباط	0.613**
	مستوى المعنوية	0.001
	عدد الافراد	25

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSpss

(**): اذا كان مستوى الشك(0.01) فان مستوى الثقة (99%)

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral

من خلال النتائج المبينة في الجدول اعلاه نجد أن العلاقة بين اليات الحوكمة و ادارة الارباح هي علاقة طردية متوسطة وهذا من خلال ما استنتجناه من معامل الارتباط سبيرمان الذي كان بمقدار 0.613، أي كلما كان هناك تطبيق لأليات الحوكمة على أحسن وجه كلما تحسن ادارة ارباح المؤسسة.

ثانيا-اختبار الفرضيات

1- علاقة مجلس الإدارة بإدارة الارباح:

الجدول رقم (4-9)يمثل اختبار كا^2 (khi-deux)

ارتباط اختبار كا^2		**مجلس الإدارة**
ادارة الارباح	قيمة معامل الارتباط	0.364
	مستوى المعنوية	0.05
	عدد الافراد	25

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات.Spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.364 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.005 ، وبالتالي نرفض الفرضية التي تقول: يلعب مجلس الادارة دور اساسي في تحسين ادارة الارباح.

2- علاقة الافصاح و الشفافية بإدارة الارباح

الجدول رقم (4-10) يمثل اختبار كا 2 (khi-deux)

ارتباط اختبار كا^2		**الافصاح و الشفافية**
ادارة الارباح	قيمة معامل الارتباط	0.236
	مستوى المعنوية	0.000
	عدد الافراد	25

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSpss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المقاربة تساوي 0.236 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.005 ، وبالتالي نرفض الفرضية التي تقول: تلعب الية الافصاح و الشفافية دور اساسي في تحسين ادارة الارباح.

3-علاقة التدقيق الداخلي بإدارة الارباح :

الجدول رقم (4-11) يمثل اختبار كا 2 (khi-deux)

ارتباط اختبار كا^2		**التدقيق الداخلي**
ادارة الارباح	قيمة معامل الارتباط	0.44
	مستوى المعنوية	0.000
	عدد الافراد	25

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSpss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.004 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.005 ، وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول: يلعب التدقيق الداخلي دور اساسي في تحسين ادارة الارباح.

3- علاقة التدقيق الخارجي بادارة الارباح

جدول رقم (4-12) اختبار كا^2 (khi-deux)

ارتباط اختبار كا^2		**التدقيق الداخلي**
ادارة الارباح	قيمة معامل الارتباط	0.081
	مستوى المعنوية	0.000
	عدد الافراد	25

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الارتباط تساوي 0.081 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.005 ، وبالتالي نرفض الفرضية التي تقول: يلعب التدقيق الخارجي دور اساسي في ادارة الارباح.

خلاصة :

تم في هذا الفصل التعرف على المؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة سونلغاز مديرية الكهرباء و الغاز من خلال التطرق إلى تأسيسها وأهدافها وهيكلها التنظيمي، واعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد مجتمع الدراسة وتضمن الاستبيان محورين أساسين هما اليات الحوكمة و ادارة الارباح وعند استرجاع الاستبيان قمنا بتفريغه وتحليل بياناته بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss.v20) وقمنا بحساب النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، معامل الفاكرونباخ، ومعامل سبيرمان، ومعامل كا 2 (khi–deux) من اجل تحليل إجابات الأفراد وتفسيرها للإجابة على إشكالية الدراسة وتحديد دور اليات الحوكمة على ادارة ارباح المؤسسة ، وقد توصلنا إلى أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين اليات الحوكمة و ادارة الارباح.


خاتمة عامة

خاتمة عامة :

حاولنا من خلال تناولنا موضوع دور اليات الحوكمة في ادارة الارباح دراسة حالة مؤسسة الكهر باء و الغاز بالمدية إلى الإجابة عن الاشكالية المتمثلة في ما هو دور اليات الحوكمة في ادارة ارباح المؤسسة وذلك من خلال ثلاثة فصول نظرية عن الحوكمة بصفة عامة ودور الحوكمة في ادارة ارباح المؤسسة، وفصل رابع تمت دراسة حالة مؤسسة سونلغاز مديرية الكهرباء و الغاز بالمدية.

اولا–النتائج :

بعد دارستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالحوكمة و كذا أهم المفاهيم حول ادارة الارباح والدور الذي تلعبه اليات الحوكمة في ادارة الارباح، توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

1–النتائج النظرية للدراسة :

- حوكمة الشركات تضم مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها دور في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، وبعبارة أخرى هي تلك الآليات التي تتحكم في المجال الذي هو تحت تصرفها. و هذا ما **يثبت صحة الفرضية الاولى**.
- الحوكمة نظام من خلاله تدار الشركات وتراقب .
- ان حوكمة الشركات تعمل على اضفاء الشفافية و الافصاح عن المعلومات الضرورية لتقاريها المحاسبية و القوائم المالية بهدف حماية مصالح المدعوين و حماية مصالح الفئات الاخرى.
- إدارة الأرباح هي طريقة من طرائق التلاعب في الحسابات المتبعة من قبل إدارات الشركات هدفها تجميل الواقع المالي وإظهاره بغير الواقع الصحيح له بهدف تضليل كل من المستثمر الحالي والمستثمر المرتقب في المستقبل.و تعتمد على

دوافع تتمثل في دوافع الادارة،دوافع الاقتراض،دوافع كبار حملة الاسهم،دوافع التكلفة السياسية. و هذا ما **يثبت صحة الفرضية الثانية.**

- أسلوب تطبيق اليات الحوكمة يعد من الدعائم الأساسية لمساعدة على ادارة الارباح المؤسسة و هذا يؤدي الى تعزيز قد ارتها التنافسية وجذب الاستثمارات للمؤسسات و الاقتصاد بشكل عام .

2-النتائج التطبيقية للدراسة :

- توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة بين اليات الحوكمة و ادارة الارباح في مؤسسة سونلغاز الكهرباء و الغاز مديرية المدية. من خلال ما استنتجناه من معامل الارتباط سبيرمان الذي كان بمقدار 0.613، أي كلما كان هناك تطبيق لآليات الحوكمة على أحسن وجه كلما تحسن ادارة ارباح المؤسسة.
- لا توجد علاقة ارتباط بين الية مجلس الادارة و ادارة الارباح في المؤسسة محل من خلال قيمة معامل الارتباط تساوي 0.364 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.005 ، وبالتالي **نفي الفرضية** التي تقول: يلعب مجلس الادارة دور اساسي في تحسين ادارة الارباح.
- لا توجد علاقة ارتباط بين الافصاح و الشفافية بإدارة الارباح في مؤسسة محل الدراسة، حيث أن قيمة المقاربة تساوي 0.236 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.005 ، وبالتالي **نرفض الفرضية** التي تقول: تؤثر الية الافصاح و الشفافية على ممارسات ادارة الارباح و تعمل على الحد منها
- توجد علاقة ارتباط قوية بين التدقيق الداخلي بإدارة الارباح في المؤسسة محل الدراسة،حيث أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.004 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.005 ، وبالتالي **ثبات صحة الفرضية** التي تقول: يلعب التدقيق الداخلي دور اساسي في تحسين ادارة الارباح.

- لا توجد علاقة ارتباط بين التدقيق الخارجي بإدارة الارباح في مؤسسة محل الدراسة، حيث أن قيمة الارتباط تساوي 0.081 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.005 ، وبالتالي **نفي الفرضية** التي تقول: توجد علاقة بين المراجع الخارجي و التزامه بالمعايير و النصوص القانونية و ممارسات ادارة الارباح
- تحتل الية الافصاح و الشفافية و ادارة الارباح في المؤسسة محل الدراسة اهمية كبيرة. اذ جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية المعطاة لها من قبل مجتمع الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذه الالية 3.56 بانحراف معياري 0.804 ووفقا لمقياس الدراسة فان هذه الالية تشير إلى نسبة قبول متوسطة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن متوسطات إجابات مجتمع الدراسة على الية الافصاح و الشفافية تشكل قبولا متوسطا، وتراوحت المتوسطات مابين (3,72 و 3,32) وانحرافاتها المعيارية تراوحت ما بين (1,108 و 0,748) وهذا ما يدل على أن الافصاح و الشفافية في مؤسسة الكهرباء و الغاز تحظى بقبول متوسط.

3-الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج السابقة ودراسة الموضوع يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات الهادفة إلى:

- -تفعيل دور حوكمة الشركات بهدف حماية حقوق المساهمين.
- ابراز اهمية حوكمة الشركات بغرض تنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الادارة و المديرين التنفيذين و اصحاب المصالح.
- التأكيد على أهمية إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كامل متطلبات و معايير الحوكمة و أن يقوم مجلس الإدارة بوضع الاجراءات المتعلقة بتشكيل اللجان المنبثقة عنه و تحديد المهام و مدة عملها و الصلاحيات الممنوحة لها.

- التأكيد على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة وبشكل متناسق مع أحكام القانون و الالتزام به.
- ضرورة قيام مجلس إدارة الشركة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع نشاطات الشركة، وذلك لكونه يؤثر في جودة الأرباح.
- يجب نشر فكر الحوكمة بجميع مكوناته المتعلقة بحقوق المساهمين، وتشكيل إجراءات مجلس الإدارة وتشكيل عمليات التدقيق بالمؤسسة، وكذلك الإفصاح ويجب أن يواكب ذلك مع وضع قواعد تساعد على قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته من خلال إلزام المؤسسات بتعيين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين أو المستقلين، وتفعيل دور لجنة التدقيق .
- زيادة الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات و الاليات الداعمة لها لما لذلك من أثار ايجابية على زيادة الثقة في الاقتصاد المحلي .
- الدعوة لزيادة الوعي لدى المسيرين والمشاركة في المؤتمرات والملتقيات لزيادة فعالية حوكمة الشركات .

آفاق الدراسة :

البحث في موضوع الحوكمة لا يزال واسعا، إذ تبقى الكثير من الاشكاليات التي تكون بمثابة بحوث جديدة منها :

- تطبيق مبادئ الحوكمة وأثرها على خوصصة المؤسسات .
- أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- اثر حوكمة الشركات على الشفافية و الافصاح و جودة القوائم المالية.


المـــراجـــع

قائمة المراجع

اولا-الكتب باللغة العربية

1- القاضي حسين، التدقيق الداخلي، ط01، منشورات جامعة دمشق، دمشق-سوريا،2008.

2-ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير-دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دارالشروق، القاهرة-مصر، 2003.

3-احمد محمد محرز ،الوسيط في الشركات التجارية ،الطبعة الثانية ،منشاة المعارف ،مصر ،2004 .

4-جون سولفان و اخرون-ترجمة سمير كريم، الحوكمة في القرن الحادي و العشرون، ط03،مركز المشروعات الدولية الخاصة،واشنطن،2003.

5-طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات-المفاهيم-المبادئ-التجارب، الدار الجامعية،غنيم-مصر،2005.

6-طارق حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر،2005.

7-محمد حلمي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع،عمان-الاردن،2015،

8-محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة-مصر، 2005.

9-محمد عماد صلاح عبد الحفيظ، ادارة الارباح-بحوث و مسائل،جامع الكتب الاسلامية،القاهرة-مصر،2008.

10- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر،2006 .

11- سليمان ،محمد مصطفى ،حوكمة الشركات و دور اعضاء مجالس الادارة و المديرين التنفيذين ،الاسكندرية ،مصر ،2008.

12- شويات محمود، الحاكمية والفساد الإداري و المالي ،دار عالم الكتب الجديث، إربد- الأردن، 2015.

13- عطاء الله ورد خليل و اخرون، الحوكمة المؤسسية-مدخل مكافحة الفساد في المؤسسات العامة و الخاصة، مكتبة الحرسة للنشر و التوزيع، القاهرة- مصر،2008.

14- عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة" ، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية،2004.

15- عباس حميد يحيى التميمي و اخرون، ادارة الارباح -عوامل نشوئها و اساليبها و سبل الحد منها ، ذات السلاسل للطباعة و النشر، الكويت، 2015.

ثانيا-المجلات

1- اسماعيل قزال و اخرون، قياس ممارسة اتجاه ادارة الارباح في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04 ،المجلد 05، 2019.

2- الداعور جبر ابراهيم ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، دراسة تطبيقية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد رقم :17 ،العدد الأول، غزة - فلسطين، جانفي 2009 .

3- بوقابة زينب، اليات حوكمة المؤسسات و الحد من ممارسات ادارة الارباح، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و امالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 08،العدد01، ،2019.

4- بوسلمة حكيمة، لجنة المراجعة كاحدى اليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من ممارسة ادارة الارباح، مجلة الدراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد07،ديسمبر 2017.

5- حسين عبد الله، دور أليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة ادارة الارباح، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد34 العدد 3، 2012.

6- خليل محمد أحمد ، "مؤشرات إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، العدد الثاني ،2008.

7- دهم ، نعيم، الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية"، مجلة البنوك في الأردن، المجلد 23،العدد 03. ،2004.

8- عواد بهاء ومجدي الكبيجي،أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية :دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مج 21 ،العدد03، 2014.

9- عزيزة رزق محمود علي، اثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات ادارة الارباح الحقيقية، المجلد العاشر، العدد الثالث–الجزء الثاني،2019.

10- ماجد مصطفى علي الباز، العلاقة بين الافصاح الاختياري و ادارة الارباح في ضوء نظرية اصحاب المصالح،مجلة الدوريات المصرية، مقال رقم 11، العدد21، المجلد07،جمهورية مصر العربية،خريف 2017.

11- مجدي وائل الكبيجي،دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسة ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة العربية للادارة،مج39،العدد03، يونيو 2019.

12- محي الدين طرفاوي و اخرون، اهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسات ادارةالارباح–دراسة تحليلية نقدية، مجلة المحاسبة–التدقيق و المحاسبة، المجلد02–العدد02، 2020.

13- محمد أحمد إبراهيم ، "مدخل مقترح لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية ـ دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة مجلة الدراسات والبحوث والتجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد الثاني،2005.

14- دواق سميرة و اخرون، الشفافية في الافصاح لتحقيقي جودة المعلومات المحاسبية،مجلة العلوم الادارية و المالية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة،المجلد03، العدد01، 2019.

15- سامي محمد احمد غنيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال ـ دراسة اختباريه، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ـ جامعة بنها، العدد الأول ـ المجلد الثاني ـ يناير 2011.

16- سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة على عملية إدارة ارباح مع دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد:2 ،المجلد:45 ، الاسكندرية، مصر، جويلية .

17- صيام أحمد زكرياء، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة العلوم الانسانية، جامعة البلقاء، الاردن، السنة السابعة، العدد 42 ،جويلية 2009.

18- صحراوي جمال الدين واخرون،دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة بالجزائر،مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد03، العدد02، 2019.

ثالثا-الاطروحات و الرسائل الجامعية

1- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالاهداف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية لعلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة تلمسان،2014.

2- حكيم حمود فليح الساعدي،استخدام قانون بنفورد في كشف ادارة الارباح و انعكاسه على جودة التدقيق،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة، كلية الادارة و الاقتصاد-جامعة بغداد،2013.

3- جمال عبيد محمد العازمي ، دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية ، مذكرة الماجيستر تخصص محاسبة ، جامعة الشرق الاوسط ،سنة 2012/2011.

4- خالد محمد اللوزي،اثر ممارسة ادارة الارباح على اسعار الاسهم، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال-جامعة الشرق الاوسط، حزيران2013.

5- سليماني رشيدة،دور اليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التامين،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة بسكرة،2012-2013.

6- سميحة بلجودي، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة المسيلة،2016-2017.

7- صلاح الدين عزوي، دور اليات الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة بسكرة،2014-2015.

8- لمونس علاء الدين، دور اليات الحوكمة في تفعيل اداء شركات التامين،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير-جامعة مسيلة،2016/2015.

9- ميسم جاهد حامد الاضم، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الارباح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كليةالاعمال-جامعة الشرق الاوسط، ايار 2014.

10-عثمان عبده حسن، الافصاح العام اهميته لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا-جامعة النيلين-الخرطوم،2002.

11-قميني وهيبة، الحكم الراشد و مساهمته في ترشيد الانفاق العام، مذكرة مقدم لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة ام بواقي،2014-2015.

12-رقية الامين خوجلي عبد الله ،اثر الرقابة الداخلية في زيادة الافصاح و الشفافية عن العمليات في الشركات المساهمة المحدودة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات التجارية-جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،2017.

13-رميساء كراد، دور اليات الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير-جامعة ام البواقي،2015-2016.

14- هبة عمر محمد التل، اثر ادارة الارباح على الاسعار السوقية للاسهم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال-جامعة الشرق الاوسط،2015.

15- نوي فاطمة الزهراء، اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين اداء البنوك الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة بسكرة،2016-2017.

رابعا-الملتقيات

1. بروش زين الدين، دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و اداري، الملتقى العلمي حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الاداري، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير-جامعة بسكرة، 2012
2. رابح بوقرة، هاجر غانم، "الحكومة المفهوم و الأهمية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية االقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012.
3. حامد نور الدين ساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة -، الجزائر، يوم 06و07 ماي 2012.
4. جاوحدو رضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني

حول الحوكمة المحاسبية لمؤسسة–واقع، رهانات و افاق–جامعة العربي بن مهيدي–ام بواقي،يومي07و08 ديسمبر 2010.

خامسا –المراجع باللغة العربية

1- Beneish, M.D. Earnings Management :A Perspectiv, Managerial Finance, 27, 2001.

2- GE.Wqnd kim ,real earning management and the cost of new corporate bonds,journal of business research 67 ,2014.

3- Gaa, J., & Dunmore, P, "The Ethics of Earnings Management", Chartered Accountants Journal , Vol.86, No. 8:، 2007.

الملاحق

الملحق رقم 01:استمارة الاستبيان الموجة لعمال مؤسسة الكهرباء و الغاز –سونلغاز – لولاية المدية.

جامعة المدية
كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية و محاسبة
ماستر مالية مؤسسة

استبيان

السيدات والسادة الكرام تحية طيبة وبعد:

لإنجاز دراسة ميدانية لبحث علمي، ضمن متطلبات (Questionnaire) نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الحصول على شهادة الماستر في علوم مالية و محاسبة تخصص مالية مؤسسة حول موضوع :

اثر اليات الحوكمة في ادارة ارباح المؤسسة

-دراسة حالة مؤسسة الكهرباء و الغاز- ولاية المدية-

لذا نرجو منكم الإجابة على أسئلة الاستبانة متوخين في ذلك الموضوعية و الصراحة حتى يتسنى لنا اقتراح الحلول الملائمة لإشكالية بحثنا مع العلم أن إجابتكم ستحظى بالعناية و الاهتمام و السرية التامة.

-ملاحظة:

نرجو منكم تعبئة الاستبانة بوضع العلامة (**x**) عند الإجابة المناسبة .

من إعداد الطالبين:

- سيداحمد غبغوب
- يوس حسين

2021/2020

الجزء الأول :البيانات الشخصية.

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: من 18 الى 28سنة ☐ من29 سنة إلى أقل من 39 سنة ☐

من40 سنة إلى أقل من 50 سنة ☐ اكثر من 50 ☐

3-المؤهل التعليمي : متوسط ☐ ثانوي ☐ تقني سامي ☐

ليسانس ☐ مهندس ☐ ماجستير ☐

4-سنوات الخبرة أقل من05 سنوات ☐ من 05 سنوات إلى أقل من 10 سنة ☐

من 11 سنوات إلى أقل من 16 سنة ☐ من 16 سنة فأكثر ☐

الجزء الثاني : اثر اليات الحوكمة في ادارة الارباح بمؤسسة الكهرباء و الغاز- ولاية المدية

المحور الاول: مفاهيم اساسية حول الحوكمة و اليات تطبيقها

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	مجلس الادارة					
01	تقوم الشركة بتوضيح هيكل مجلس الادارة و واجباته القانونية					
02	يعتبر مجلس الادارة هيئة اشراف و رقابة داخل المؤسسة					
03	. يقوم مجلس الادارة بالتحقيق من استقلالية المدققين و تقديم أي اقتراحات لهم					
04	هناك الية واضحة لكيفية اختيار اعضاء مجلس الادارة و مهامه الاساسية					
	الافصاح و الشفافية					

05	تفصح الشركة عن المعلومات الهامة التي ينبغي الافصاح عنها في تقرير الادارة					
06	تفصح الشركة عن ملكية النسبة العظمى من الاسهم					
07	تفصح الشركة عن المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين و اصحاب المصالح في الوقت المناسب و دون تاخير					
08	يتم اعداد الكشوفات التحليلية الموافقة للتقارير المالية الاساسية					
09	يتم الافصاح عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في الشركة.					
	التدقيق الداخلي					
10	يقوم المدقق الداخلي بتقييم و فحص كافة الانشطة و العمليات داخل المؤسسة					
11	يتوقف المدققين الداخلين على خبرة مهنية و معرفة بعمليات و اجراءات الشركة					
12	يقدم المدقق الداخلي تقريرا إلى مجلس الإدارة يوضح فيه مدى التزام الشركة بتطبيق القواعد الموضوعة					
13	يقوم المدقق بتقييم الاداء و تقديم توصيات مناسبة لتحسين عمليات المؤسسة و تطويرها					
	التدقيق الخارجي					
14	يعتبر المدقق الخارجي مسؤولا عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط					
15	يقوم التدقيق الخارجي بتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة					
16	يعتبر المدقق الخارجي مسؤولا اتجاه المساهمين					

	و مستخدمي القوائم المالية					
17	يطلع المدقق الخارجي على السجلات و القوائم المحاسبية للمؤسسة.					

المحور الثاني : تطبيق الحوكمة على ادارة ارباح المؤسسة

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يساهم تطبيق اليات الحوكمة في تحسين جودة الأرباح					
02	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية					
03	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في الإفصاح عن الأرباح بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما					
04	يساعد تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة قدرة الأرباح على توليد النقد الاساسية					
05	يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في جعل الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة					
06	يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة إلى زيادة قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية					
07	تساهم المعرفة بعمليات و اجراءات العمل المحاسبي في ضبط ممارسات ادارة الارباح					
08	يساعد دعم الإدارة العليا للعمل المحاسبي على ادارة الارباح					

شكرا على مساعدتك في تعبئة هذه الاستبانه

الملحق رقم 02 : الجداول الإحصائية المحصل عليها باستخدام جداول الSPSS

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	25	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	25	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Gendre

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	men	18	72	72	72
	women	07	28	28	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

Age

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	18-28	10	32	32	32
	29-39	8	40	40	40
	40-50	5	24	24	24
	> 50	2	4	4	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

Niveau

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	N_1	2	8	8	8
	N_2	3	12	12	12
	N_3	7	28	28	28
	N_4	5	20	20	20
	N_5	3	12	12	12
	N_6	5	20	20	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

EXPERIENCE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	≥5	13	52	52	52
	5-10	5	20	20	20
	11-16	1	4	4	4
	> 16	6	24	24	100,0

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	≥5	13	52	52	52
	5-10	5	20	20	20
	11-16	1	4	4	4
	> 16	6	24	24	100,0
	Total	25	100,0	100,0	

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,963	25

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,794	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,917	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,833	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,877	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,892	8

الاختبارات:

علاقة الارتباط بين اليات الحوكمة والأداء

Corrélations

	اليات الحوكمة	الاداء
Coefficient de corrélation	1,000	,613 **

	اليات الحوكمة Sig. (bilatérale)	.	,001
	N		
Rho de Spearman		25	25
		,613**	1,000
	Coefficient de corrélation	,001	.
	الاداء Sig. (bilatérale)	25	25
	N		

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

1- علاقة مجلس الإدارة بالأداء:

Tests du Khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	100,226[a]	96	,364
Rapport de vraisemblance	69,623	96	,980
Association linéaire par Linéaire	7,988	1	,005
Nombre d'observations Valides	25		

a.117 cellules (100,0%) ont une effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,04.

2- علاقة لجنة التدقيق بالأداء:

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	118,201[a]	108	,236
Rapport de vraisemblance	68,869	108	,999
Association linéaire par Linéaire	12,687	1	,000
Nombre d'observations Valides	25		

a.130 cellules (100,0%) ont une effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,04.

3- علاقة التدقيق الداخلي بالأداء : Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	134,287[a]	108	,044
Rapport de vraisemblance	66,776	108	,999
Association linéaire par Linéaire	15,407	1	,000
Nombre d'observations Valides	25		

a.130 cellules (100,0%) ont une effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,04.

4- علاقة التدقيق الخارجي بالأداء

Tests du Khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	116,007[a]	96	,081
Rapport de vraisemblance	70,164	96	,978
Association linéaire par Linéaire	14,875	1	,000
Nombre d'observations Valides	25		

a.117 cellules (100,0%) ont une effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,04.

متوسطات العبارات و الانحراف المعياري لكل محور على حدى

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
x11	25	3.64	0.907
x12	25	3.56	1.003
x13	25	3.20	0.957
x14	25	3.52	1.005
Valid N (listwise)	25		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
x21	25	3.72	0.980
x22	25	3.68	0.945
x23	25	3.32	1.108
x24	25	3.68	0.748
x25	25	3.40	0.816
Valid N (listwise)	25		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
x3	25	3.52	1.005
x31	25	3.64	0.995
x32	25	3.40	0.913
x33	25	3.56	1.083
Valid N (listwise)	53		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
x11	25	3.24	1.128
x12	25	3.12	1.054
x13	25	3.08	1.222
x14	25	3.72	0.843
Valid N (listwise)	25		